

المبحث الاول : الاطار المنهجي :

(1-1) تمهيد:

يتناول البحث دور السياسة النقدية في معالجة عجز ميزان المدفوعات. وتعتبر السياسة النقدية وسيلة مباشرة لتدخلكمخلالا للنشاط الاقتصادي، وذلك من خلال التدخل في العرض النقدي، من طرف البنك المركزي بإدارة عرض النقود والائتمان والتحكم في السيولة. كما تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. و يتمثل تطبيق هذه السياسة في مجموعة من الأدوات المختلفة التي تتدرج في وعاء واحد ألا وهو الجهاز المصرفي.

وجود اختلال في ميزان مدفوعات أي دولة يقود إلى تشوهات أخرى من خلال تأثيره على متغيرات إقتصادية مثل الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف وعرض النقود والتبادل التجاري. فالاختلالات المتكررة لميزان المدفوعات والمتزايدة فيها إشارة واضحة إلى أن الاقتصاد يعاني من مشاكل كثيرة مثل التضخم والبطالة وتدهور فعلاً وضعف أداء الاستثمارات (حساب رأس المال) خاصة فيما يتعلق بالديون الخارجية مع العالم الخارجي.

وبما أن ميزان المدفوعات يعكس المعاملات الإقتصادية كافة من صادرات واستيرادات وجميع التدفقات المختلفة لرأس المال بين البلد وبقية العالم ، لذلك لا بد من وجود آثار ذات أهمية للسياسة النقدية على ميزان المدفوعات الدولية ، فقد تؤدي السياسة النقدية في بعض الأحيان إلى اختلال في ميزان المدفوعات الذي يعكس آثاراً سلبية في مجمل النشاط الاقتصادي ، وأحياناً تستخدم السياسة النقدية في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات .

(1-2) أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من الآتي :

1-

أنا لسياسة النقدية تعالج عجز ميزان المدفوعات، كونها من أهم أدوات البنك المركزي بالذم يمكنها التدخل في النشاط الاقتصادي صادياً من خلالها.

2- ميزان المدفوعات يوضح مدى التقدم الاقتصادي للدولة ويساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية .

3- ميزان المدفوعات يعتبر تقييماً لحالة الاقتصاد السوداني محلياً وخارجياً .

4- توازن ميزان المدفوعات يعتمد على كفاءة مكوناته الأساسية لذلك يجب الإشارة إليها والاهتمام بها .

(1-3) مشكلة البحث:

عدم استخدام أدوات السياسة النقدية بصورة كفوءة أدى إلى استمرار العجز في ميزان المدفوعات السودان، وتتمثل مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

1- ما هو أثر الاحتياطي القانوني على خلل ميزان المدفوعات ؟

2- ما هو أثر سعر إعادة الخصم على عجز ميزان المدفوعات ؟

3- هل هناك علاقة بين عرض النقود وعجز ميزان المدفوعات ؟

4- هل توجد علاقة بين سعر الصرف وعجز ميزان المدفوعات ؟

(1-4) أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- 1-التعريف بمفهوم السياسة النقدية والتعرف بميزان المدفوعات .
- 2- توضيح العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات باعتباره المؤشر الالهم في أداء الاقتصاديات الدولية والمحلية .
- 3- بيان الأدوار والوسائل التي استخدمتها السلطات النقدية في علاج عجز ميزان المدفوعات.
- 4- بيان دور السياسة النقدية في معالجة العجز ميزان المدفوعات في السودان.

(5-1) فروض البحث :

يسعى هذا البحث إلى اختبار الفروض التالية:

- 1- عدم استخدام الاحتياطي القانوني بصورة كفوءه أدى لعجز مستمر في ميزان المدفوعات .
- 2- عدم استخدام سعر إعادة الخصم بصورة كفوءه أدى لعجز مستمر في ميزان المدفوعات .
- 3- العلاقة بين عرض النقود وعجز ميزان المدفوعات علاقة طردية .
- 4- العلاقة بين سعر الصرف وعجز ميزان المدفوعات علاقة عكسية .

(6-1) منهجية البحث:

يتبع الباحث المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التحليلي الكمي والمنهج الإحصائي القياسي .

(7-1) مصادر المعلومات :

المصادر الثانوية :

المركزيو الجهاز المركزي للإحصاء ووزارتيا المالية والاستثمار، المراجعوالمجلات والدوريات علنا الجانبالنظري للدراسة.

(8-1) حدود الدراسة :

الحدود المكانية : جمهورية السودان.

الحدود الزمنية : الفترة 2005م-2014م.

(9-1) هيكل البحث:

يقع هذا البحث في وأربعة فصول والخاتمه وتشتمل على تمهيد، أهمية البحث، مشكلة البحث ، والأهداف التي يرمي إليها البحث ، ثم فروض البحث، ومنهجية البحث ومصادر البيانات الثانوية ، إضافة إلى الحدود الزمانية والمكانية ، والدراسات السابقة.

يتناول الفصل الثاني السياسة النقدية ، وميزان المدفوعات، وعلاقة السياسة النقدية بميزان المدفوعات، ويستعرض الفصل الثالث السياسة النقدية في السودان وميزان المدفوعات في السودان بالإضافة إلى مؤشرات السياسة النقدية ومؤشرات ميزان المدفوعات .

أما الفصل الرابع فهو عبارة عن نموذج واختبارات الفروض والذي يتم فيه استعراض النموذج وبعض مؤشرات الدراسة وتجميع البيانات الازمة لاختبار الفروض تمهيداً للوصول إلى الخاتمه والتي تشمل النتائج والتوصيات .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة :

1-موسى الفاضل مكي، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان للفترة 1990 - 2012م، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد ،جامعة النيلين ، مارس 2015م.

تتمثل مشكلة هذا البحث في الإجابة على تساؤل عنإلى أي مدى ساهمت السياسة النقدية في علاج مشكلة التضخم في السودان خلال فترة قيد البحث ، ما هو أثر السياسة النقدية في السودان على معدلات النمو الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة البحث.

وهدفت هذا البحث إلى التعرف بمفهوم السياسة النقدية وابرار دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بناء على متغيرات سياسات الاستقرار الاقتصادي، قياس مدى مساهمة السياسة النقدية في السودان في احداث الاستقرار الاقتصادي ، وضع مؤشرات حول كفاءة وفاعلية السياسة النقدية .

وقد أرتكز هذا الباحث على الفروض التالية:يتأثر الاستقرار النقدي سلباً ويجاباً بدرجة استقلالية البنك المركزي وينعكس ذات الاثر على الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة، توجد علاقة عكسية بين معدلات البطالة ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وطردية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم في السودان خلال فترة البحث.

استخدم الباحث منهج الوصفي والتحليلي .

وقد توصل الباحث إلي عدد من النتائج أهمها: تختلف أهداف السياسة النقدية بين الدول المتقدمة والدول النامية وحسب درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والنظم الاقتصادية السائدة واحتياجات وأهداف المجتمعات ، تعتبر سياسة السوق المفتوحة ذات جدوى في ظل وجود أسواق مالية نشطة ووعي مصرفي عالية، لذلك ثبتت جدواها بصورة اكبر من الدول المتقدمة بينما لم تمكن بالجدوى المطلوب في الدول النامية رغم أن هذه الدول عملت على إنشاء أسواق الاوراق المالية كما في السودان ولكن الواقع أن نشاط هذه الاسواق ليس بالقدر الكافي لانجاح سياسة السوق المفتوحة بالكفاءة المطلوب في اطار السياسة النقدية. وإنما تكون ذات أثر محدود وربما يتأثر بالفارق الزمني .

وقد أوصت الدراسة العمل على تبني سياسات تستهدف زيادة مستويات تنافسية الصادرات السودانية وزيادة تنوعها واتجاهاتها الجغرافية وترشيد الواردات الاستهلاكية لتوفير المزيد من الموارد من النقد الاجنبي بما يدعم خطط التنمية الاقتصادية ويعزز التوازن الخارجي وخفض فجوة الموارد المحلية من خلال توفير مناخ جاذب للاستثمارات الاجنبي والمحلية .

2- موسى يوسف محمد البر، أثر سعر صرف العملة السودانية على الحساب الجاري لميزان المدفوعات في الفترة من 1975-1998م ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد ، جامعة الخرطوم ، ابريل 2002م.

كانت مشكلة الدراسة في طبيعة سياسة التخفيض لسعر الصرف ومدى تأثيرها في تحسين أوضاع ميزان المدفوعات وظهور مشكلة زيادة التمويل المحلي نتيجة لتلك السياسة.

وتتمثل فرضيات الدراسة في التحقيق من: وجود علاقة عكسية بين تخفيض سعر الصرف و حجم الواردات ووجود علاقة طردية بين تخفيض سعر الصرف و حجم الصادرات.

اتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي مستخدماً البيانات الإحصائية في الوصول إلى النتائج.

وقد توصل البحث إلى عدد من نتائج أهمها: إن سياسة تخفيض سعر الصرف لم تؤدي إلى تحقيق الهدف المرجو منها فزيادة الصادرات لم تساهم في تخفيض عجز الميزان التجاري (ميزان المدفوعات) خلال فترة الدراسة بسبب إن معظم الصادرات السودانية زراعية لا تستجيب لتغيرات سعر الصرف لضعف مرونتها الصرفية، بالإضافة تأثيرها بمتغيرات أخرى كالمستوى العام للأسعار المحلية و مستوى الناتج المحلي بعلاقة طردية .

وقد أوصت الدراسة بالآتي: إن سياسة تحرير سعر الصرف للعملة السودانية هي أفضل سياسة تساعد على تحسين أوضاع الميزان التجاري لميزان المدفوعات ، وان سعر الصرف ليس المؤثر الوحيد على الميزان التجاري وأن هنالك متغيرات أخرى الشيء الذي يستدعي ضرورة التنسيق بين متغيرات السياسات الكلية .

3- أحمد عبد الرحمن عمر الطاهر، العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات واليات التعديل الفترة 1978-2007م، بحث مقدمة لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009 م .

تناول هذا البحث مشكلة وجود اختلال في ميزان المدفوعات أي دولة يقود إلى تشوهات أخرى من خلال تأثيره على متغيرات اقتصادية ذات أهمية ، وعند ذلك سنتفاهم الأزمة ويعم الصدا جميع مفاصل الاقتصاد .

وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات باعتباره المؤشر الأهم في أداء الاقتصاديات الدولية والمحلية. والمنصرف على السياسات و الآليات التي يمكن من خلالها معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

وتتمثل فرضيات الدراسة في التحقيق من وجود متغيرات خارجية كمية ونوعية تؤثر في ميزان المدفوعات.

اتبعت هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي مستخدماً البيانات الإحصائية في الوصول إلى النتائج. وقد توصلت إلى عدد من نتائج أهمها: دخول السودان في العديد من المشروعات التنموية غير المدروسة إقتصادياً وفنياً خلال عقد السبعينات أدى إلى تراكم الديون التي شاركت في تمويل تلك المشروعات مع فشل هذه المشروعات في تحقيق عائدات لسد الدين .

وقد أوصت الدراسة بالآتي: اصلاح هيكل الاقتصاد السوداني من خلال اجراء بعض الاصلاحات لنقل الاقتصاد من التدهور إلى الاستقرار والنمو المستدام والتوازن . وكذلك من خلال رفع كفاءة الإنتاج باستخدام التقنيات الحديثة، زيادة حجم التجارة الخارجية بدرجة تؤثر على الاقتصاد القومي بصورة فعالة وعلاج عجز الميزان التجاري مما يؤدي لتحقيق الاعتماد على الخارج لسد العجز عن طريق الديون .

4- دراسة حاتم سعيد أحمد، نموذج قياسي لميزان المدفوعات في السودان لفترة 1980-2005م، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2006م .

تناول هذا البحث مشكلة الآثار المترتبة من ضعف أداء ميزان المدفوعات على الاقتصاد القومي.

وقد هدفت هذا الدراسة إلى محاولة الوصول إلى نموذج قياس لميزان المدفوعات ويتألف من دالة واحدة هي دالة ميزان المدفوعات ، التوصل إلى العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات وتحديد أهميتها ومدى تأثيرها .

وتتمثل فرضيات الدراسة في تحقيق من: يوجد تأثير معنوي وعلاقة خطية بين كل من: التضخم، والميزان التجاري ، والناتج المحلي الإجمالي ، سعر الصرف مع ميزان المدفوعات، المتغيرات المستقلة المضمنة في النموذج هي الأكثر تفسيراً لنموذج ميزان المدفوعات من المتغيرات المستقلة غير المضمنة .

اتبع هذا البحث المنهج القياسي .

وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها: إن المتغيرات المستقلة فسرت نسبة 96% من متغيرات ميزان المدفوعات وأن الناتج المحلي الإجمالي هو أهم متغيرات في نموذج ميزان المدفوعات بالإضافة إلى إمكانية تمثيل قيم ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة بمعادلة خطية مع متغيرات الدراسة .

وقد أوصت الدراسة بالآتي: أن سياسة سعر الصرف من أفضل السبل لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات. حيث تقل أسعار الصادرات وتزداد قوتها التنافسية في السوق العالمي وتزداد حصيلة البلاد من النقد الأجنبي وفي جانب الواردات تزداد أسعارها ويقل حجمها وبالتالي يتحسن الميزان التجاري في ميزان المدفوعات، العمل على دعم الانتاج والقطاعات المنتجة بمنح إعفاءات ضريبية وخفض رسوم الانتاج إلى اقل قيمة ممكنة ، تنوع الصادرات وعدم الاعتماد الكلي على الصادرات النفطية لتذبذب اسعارها واهمال بقية الصادرات الزراعية وغيرها أو التي يمتاز السودان فيها بمزايا نسبية في الانتاج .

5- مأمون محمد سيد أحمد الفكي، سعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة 1996- 2003م، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التنمية الإقتصادية ، ديسمبر 2005م ، جامعة النيلين .

تناول هذا البحث مشكلة: نسبة لوجود الطلب الزائد على العملات الأجنبية فقد ظهرت مشكلة زيادة أسعارها أمام العملة المحلية (السودانية) مما اثر سلباً على الصادرات السودانية وبالتالي يحدث العجز في ميزان المدفوعات.

وقد هدفت هذا الدراسة التعرف على آثار سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات وسبل معالجة الآثار السالبة وسياسات الصندوق النقد الدولي في هذا المجال.

وتتمثل فرضيات الدراسة في أن سياسة تخفيض سعر الصرف تؤثر سلباً على ميزان المدفوعات وان سياسة التحرير الاقتصادي التي أنتجتها البلاد أثرت بصورة سالبة على ميزان المدفوعات . إضافة إلى إن سياسات صندوق الدولي تجاه السودان لم تأتي بنتائج إيجابية .

اتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي .

وقد توصل البحث إلى عدد من نتائج أهمها: أن سياسة سعر الصرف سياسة فاعلة إذا صاحب ذلك زيادة في الإنتاج عن طريق تشغيل الموارد العاطلة مع إستخدام سياسة مالية ونقدية مناسبة وان سياسة تخفيض سعر الصرف لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات لا تكون في صالح معظم الدول النامية وقد تنجح في مقطع الدول المتقدمة .

وقد أوصت الدراسة بالآتي: يمكن على السودان العمل تخفيض درجة اعتماده، فيما يختص بالتبادل الدولي على العالم الخارجي ويمكنه استخدام سياسات بديلة مثل سياسة احلال الواردات وتشجيع الانتاج المحلي وتقييد الواردات عن طريق الرسوم الجمركية وغيرها، يمكن للسودان اتباع سياسة ثبات سعر الصرف وذلك قد تؤدي اليه من استقرار اقتصادي بشرط أن يصاحب ذلك زيادة الانتاج عن طريق تشغيل الموارد العاطلة مع استخدام سياسة مالية ونقدية مناسبة .

6- الأمين أبكر عبدالباقي أخونا ، دور السياسات النقدية في تخصيص الموارد المالية

للقطاعات الاقتصادية للفترة من 1970 - 2009، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في

الاقتصاد ، جامعة النيلين ، 2012م.

تمثل مشكلة هذا البحث في الإجابة على تساؤل عن: ماهي العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى عدم مقدرة القطاعين الزراعي والصناعي على التوسع بالرغم من اهتمام الدولة بها منحهما الكثير من المميزات، هل تكمن مشكلة التنمية الاقتصادية في البلاد في عدم ملائمة السياسات النقدية لبنك السودان المركزي مع طبيعة الاقتصاد السوداني في مرحلة تطوره الحالية .

وقد هدفت هذه الدراسة أن سياسات وأهداف بنك السودان المركزي وكيفية تعامله مع الجهاز المصرفي، كيفية توزيع الجهاز المصرفي للموارد المالية على الأنشطة واقطاعات الاقتصادية المختلفة.

وتتمثل فرضيات الدراسة في: اعتماد البنوك التجارية وبمختلف فلسفاتها على أموال الغير والواجبة السداد لا تستثمر إلا في مجالات التي تقل مخاطرها وترتفع ربحيتها، وذلك لضمانة ردها واجتذاب المزيد منها وضمانة سلامة رأسمالها لتفادي عمليات الإفلاس والانهيار، محاربة التضخم عبر زيادة تكلفة التمويل ، يؤدي إلى خفض التمويل المصرفي للقطاعات الإنتاجية

وزيادته بالنسبة للقطاعات الغير أساسية والمستهدفة بهذه السياسات مما لا يؤدي إلى النجاحات المطلوبة منها .

اتبع هذا البحث المنهج الإحصائي الوصفي .

وقد توصل البحث إلى عدد من نتائج أهمها: عدم مقدرة البنوك التقليدية على توسع في منح التمويل للقطاعات الانتاجية الاساسية (الزراعية والصناعية والصادرات) بالفدر الذي كان يأمله بنك السودان المركزي إذ لم تتجاوز نسبة التمويل الممنوح لها نسبة 69% من إجمالي التمويل في البنوك التقليدية وحوالي 53% في البنوك الإسلامية .

وقد أوصت الدراسة بالآتي: العمل على تقنين دور البنوك التجارية في مجالات تمويل القطاعات الاقتصادية التي لا تعاني كثيراً من المشاكل الهيكلية التي تعاني منها الاقتصاد السوداني مع تحديد معدلات النمو السنوي في هذا التمويل ليتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي في البلاد، العمل ربط العائدات من الشهادات الحكومية بالعائد الحقيقي من أداء المؤسسات المشكلة لمحفظتها ورفع الحماية عنها لتصبح هذه العائدات حقيقية وتعكس واقع أداء القطاعات الإقتصادية التي تنتمي إليها هذه المؤسسات ومن ثم مقدرتها الحقيقية في جذب المدخرات لتمويل العجز في الميزانية .

❖ الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

هذا البحث يتفق مع البحوث المذكورة أعلاه في أن السياسة النقدية قد حققت العديد من الأهداف مثل معالجة العجز في ميزان المدفوعات ويتفق في عدم الاستغلال الامثل لأدوات السياسة النقدية (الكمية والنوعية) في معالجة اختلال ميزان المدفوعات .

ويختلف هذا البحث عن البحوث المذكورة أعلاه في أن الدراسات المذكورة أعلاه أهتمت فقط بالميزان التجاري باعتباره المؤثر المباشر في ميزان المدفوعات مع الإشارة إلى إمكانية حدوث توازن في ميزان المدفوعات حتى في حالة عدم توازن الميزان التجاري وغيره ، بينما هذا البحث يبحث في معالجة اختلال (عجز) ميزان المدفوعات بكل مكوناته من خلال أدوات السياسة النقدية (الكمية والنوعية) وايضاً يختلف في منهجية البحث .

ويختلف عن البحوث السابقة ايضاً في الفترة المدروسة حيث يغطي هذا البحث الفترة من 2005م حتى 2014م وهذا يشمل سياسات مالية ونقدية جديدة لم تكن مطبقة من قبل .

الفصل الثاني :

السياسة النقدية وأثرها على ميزان المدفوعات :

المبحث الاول : ماهية السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم أنواع السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. ويتمثل تطبيق هذه السياسة في مجموعة من الأدوات المختلفة التي تتدرج في وعاء واحد ألا وهو الجهاز المصرفي، وهذا مما يقود إلى الحديث عن السياسة النقدية وأثرها على ميزان المدفوعات .

المطلب الاول : مفهوم السياسة النقدية:

تعد السياسة النقدية أحد المكونات الأساسية للسياسات الاقتصادية فالنقود تشكل عاملاً ديناميكياً يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي تأثيراً مباشراً بمعنى أن الزيادة في القوة الشرائية للنقود مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (الاستهلاكي والاستثماري)، وبالتالي زيادة الاستثمار، والتوظيف، ويؤدي انخفاض القوة الشرائية إلى العكس هذه النتائج ويمكن التحكم في تأثيرات النقود على الاقتصاد القومي إما بالتأثير في أسعار الفائدة أو بالتأثير في كميتها، تغيير حجم المعروض النقدي .

لعل من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي هي الإشراف على السياسة النقدية ، ووضعها وتصميمها ، ووضع أهدافها وادواتها، بالعودة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية فالسياسة

النقدية هي مجموعة من الاجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في دولة ما يقصد تحقيق استقرار. وهذه السياسة أهدافها التحكم في السيولة العامة فجميع الاصول النقدية والمالية والتي تستخدم مباشرة في الوفاء بالديون الناشئة عن المعاملات . كما أنها وسيله من وسائل معالجة الاضطرابات التي تعيب الاقتصاد وتشتري في أجزاءه المختلفة فتحدث اثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعوق التنمية .

كما يقصد بالسياسة النقدية : تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، والقضاء على البطالة ، وتحقيق التوازن في الميزان المدفوعات ، والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار⁽¹⁾.

فقد عرفها جونسون بأنه الادارة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على عرض النقد من خلال التحكم به لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية. فيما عرفها الاقتصادي باش بأنها كل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سوى أكانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية⁽²⁾.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية :

تطورت أهداف السياسة النقدية مع تطور الفكر الاقتصادي ، حتى أصبحت تتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام، إذ توصل واضعو السياسة النقدية إلى أن الاهداف النهائية في الوقت الراهن سواء في الدول المتقدمة أم الدول النامية قد تركزت على تحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وكان من ابرز الأهداف التي سعت إليها النظرية الكلاسيكية، والاضواح

1- مصطفى يوسف كافي : مبادئ العلوم الاقتصادية ، ط2 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015م ، ص305 .

2- نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الحوسوي : السياسات الاقتصادية الاطار العام وأثرها في السوق الحالي ومتغيرات الاقتصادية الكلي ، ط2 ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015م ، ص13 .

في مستوى التشغيل الكامل الذي أضافته النظرية الكنيزية بعد أزمة الكساد في ثلاثينيات القرن الماضي، إلا إن الاقتصاديين قد أضافوا إلى السياسة النقدية هدفاً آخر يتمثل بالحد من معدلات الاختلال في ميزان المدفوعات، ويمكن استعراض تلك الأهداف بشكل موجز :

1- تحقيق الاستقرار في الأسعار :

يعد موضوع استقرار الأسعار شرطاً أساسياً لحسن سير الاقتصاد، إذ إن التقلبات التي تحصل في المستوى العام في الأسعار من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الوضع الاقتصادي، وإن الارتفاع في مستوى العام للأسعار يزيد مخاطر الاستثمار ومن ثم يقلل من نمو الاقتصادي والخروج باقتصاد غير كفء فضلاً عن أن الارتفاع في الأسعار يولد انعكاسات خطيرة، تراكمه يولد الحيرة والقلق في اتخاذ القرارات وانحرافها، ذلك أن ردود أفعال المستهلكين والمنتجين سوف تعدل توزيع السلع وتخصيص الموارد بطريقة تكون على الأرجح غير كفوءة وربما إلى انحرافات أخرى كالارتفاع السريع في أسعار سلع معينة. ويحسب هذا الأساس تأخذ الحكومات على عاتقها المحافظة على مستوى الأسعار باستخدام أدواتها النقدية . إذ تهدف السياسة النقدية و بشكل رئيسي والتركيز على بقاء معدل التضخم منخفضاً مع تجنب التقلبات الدورية كهدف ثانوي، الأمر الذي من خلاله يمكن الوصول إلى نتائج إيجابية تؤثر في كفاءة الاقتصاد الكلي والاستعراض لصعوبات تعرقل مسالة تحقيق الاستقرار الاقتصادي كصعوبة اتخاذ القرار بالنسبة للأفراد والحكومات⁽¹⁾.

وليس غريباً بأن يهتم صانعو السياسة النقدية في البلدان المتقدمة باستهداف التضخم للتأثير من خلاله في بقية المتغيرات الاقتصادية الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن كل ما ليحقق الاستقرار في الأسعار يساعد دعم النمو الاقتصادي، وذلك أن الاستقرار في الأسعار يعمل على توفير اقتصاد مناسبة ومستقرة لجذب الاستثمار سواء أكانت المباشرة منها ، أم غير مباشرة .

¹ - مصطفى يوسف كافي ، المرجع سبق ذكره ، ص 13.

2- تحقيق الاستخدام الكامل :

ويقصد بالتشغيل الكلي بأن الناس المؤهلين الذين يبحثون عن العمل وبمعدلات الأجور السائدة سيجدونه بدون تاخير ، وذلك بالوضع الذى يتميز فيه الاقتصاد بزوال البطالة الإجبارية أو انعدامها. إذ يجمع إليها السياسة النقدية، وقد ازدادت أهمية الاخذ كهدف من قبل حكومات البلدان المختلفة ولاسيما بعد أزمة الكساد العظيم في الفترة الثلاثينات من القرن الماضي، وحتى تصل السلطات النقدية إلى المستوى الملائم من النشاط الاقتصادي فإنها تحرص على اتخاذ الاجراءات الكفيلة يتجنب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من انحرافات من شأنها الاضرار بمستوى الدخل والانتاج، أو تحقيق مستوى معين من التشغيل الكامل ينطوي على وجود بطاله فوق الصفر، أي تواجد شبه من العاطلين عن العمل الذين يبحثون عنه باستمرار . ويطلق عليها عادة بمعدل البطالة الطبيعي والتي غالباً ما تتراوح معدلاتها بين (4-5)% وتعمل السياسات الحكومية على تقليلها .

3- تحقيق معدلات نمو إقتصادية مناسبة :

إن النمو الاقتصادي يعد هدفاً مهماً تسعى إليه السياسة الاقتصادية في كل بلد فبعد خروج البلدان المجاورة من الحرب العالمية الثانية وخصوصاً خلال مدة من القرن الماضي، وبرزت البلدان التي كانت ترزخ تحت الحكم الاجنبي حتي ما بعد الحرب، أخذت تسعى إلى تطوير إقتصادياتها والعمل على تنميتها، فكان أمر طبيعي أن ينصرف جزء من إهتماماتها نحو تطور الاقتصاد على زيادة في الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن أو توسع قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات .

4- تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات :

إن حدوث مشاكل في بلدان المتقدمة والنامية بعد الحرب العالمية الثانية وخصوصاً ما يتعلق بالطلب على السلع الإنتاج والموارد الاولية، أدى ذلك إلى إرباك موازين مدفوعاتها وفقدانها الكثير

من أرصدتها النقدية والأجنبية، الأمر الذي دعا إلى تلك البلدان إلى ضرورة تحسين موازين مدفوعاتها والحد من اختلالها حتى أصبح هدفاً آخر من أهداف السياسة النقدية⁽¹⁾.

ولغرض المحافظة على ما تتمتع به البلدان من أرصدة ذهبية و عملات أجنبية ولأجل تحسين وضع موازين مدفوعاتها اتخذت حكوماتها من خلال سلطاتها النقدية باعتماد إجراءات من شأنها الحد من تسرب هذه الأرصدة كتصنيف الائتمان الممنوح للقطاعات غير المصرفية، الأمر الذي من خلاله تحاول تقليل الاستيرادات من بلدان أخرى وعادة ما يتم ذلك بوسائط عديدة منها زيادة أسعار الخصم الذي من خلاله تزداد أسعار الفائدة على القروض أو من خلال زيادة نسبة الاحتياطي القانوني وغيرها من الإجراءات الأخرى، إذ إن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى المصارف المحلية والتأثيرات إيجاباً على تدنية نسبة العجز في الميزان المدفوعات.

المطلب الثالث : أدوات ووسائل لسياسة النقدية:

تستهدف السياسة النقدية إقامة والحفاظ على أوضاع إئتمانية ملائمة في ظل اقتصاد سليم وتعتقد السلطات النقدية أن الاقتصاد السليم يتميز بمعدل عالية ومعدل نمو جيد ويمكن المحافظة عليه. ويقوم البنك المركزي بمحاولة التحكم في عرض النقد وأوضاع الإئتمان لتحقيق بعض أو جميع تلك الأهداف والأدوات التي تستخدمها هذه السياسة للتأثير في الظروف النقدية والائتمانية⁽²⁾.

أولاً : أدوات السياسة النقدية:

إبتكر الفكر الاقتصادي مجموعة أدوات يمكن للسلطات النقدية استخدامها لتحقيق أهدافها السالفة الذكر وما تراه مناسباً في إدارة شؤونها النقدية والائتمانية، وبشكل عام يمكن تقسيمها إلى نوعين من الأدوات وكما يأتي :-

1- مصطفى يوسف كافي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص14 - 18 .

2- باري سيجل : النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1987م ، ص 249.

1- الأدوات الكمية:

وتسعى أيضاً بأدوات الرقابة الفنية غير المباشرة لتأثيرها غير المباشر على حجم الودائع المتوفرة في البنوك التجارية ، وهي وسائل كمية كونها تهدف إلى الرقابة على كميات النقد وحجم الائتمان بشكل عام وتتألف من ثلاث مسائل هي:

أ- سعر إعادة الخصم :

تعد هذه الأداة الأولى للسياسة النقدية التي استخدمت من قبل البنوك المركزية في التأثير على حجم الائتمان ، ويعنى بسعر إعادة الخصم أو سعر البنك بأنه سعر الفائدة الذى يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يمنحه من قروض للبنوك التجارية بضمان الأوراق التجارية المقدمة من قبلها لغرض التأثير على حجم الائتمان لدى البنوك المركزية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حتى ظهور سياسة السوق المفتوحة في الثلاثينيات من القرن الماضي ، ولغرض الحد من الاتجاهات التضخمية عادة ما يلجأ البنك المركزي إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية من شأنها التقليل الكمية المعروضة للنقد وذلك من خلال رفع سعر إعادة الخصم، هذا الإجراء يعمل على زيادة كلفة الاقتراض ومن ثم تقلص العائد المتوقع من استثمار الاموال المفترضة أو تخفيض حجم الائتمان وبالعكس فقد يلجأ إلى إتباع سياسة نقدية توسعية من خلال تخفيض سعر إعادة الخصم التي من شأنها زيادة عرض النقد⁽¹⁾.

ب- عمليات السوق المفتوحة :

يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية والسندات الحكومية (أذونات الخزنة) في السوق المالية بغية التأثير في حجم النقد على الاقتصاد أو التأثير على حجم الاحتياطيات البنوك التجارية ، فضلاً عن تأثيرها على أسعار الفائدة . لغرض إتباع سياسة

¹ - نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الحوسوي : مرجع سبق ذكره ، ص 18 .

نقدية توسعية يلجأ البنك المركزي إلى شراء السندات من السوق المفتوحة والذي يؤدي إلى زيادة حجم لسيولة في النظام المصرفي ومن ثم زيادة حجم القاعدة النقدية ، أما إذا كان الهدف إتباع سياسة نقدية انكماشية ، فإن البنك يقوم ببيع السندات في السوق المفتوحة الامر الذي يترتب عليه انخفاض حجم السيولة في النظام المصرفي، ولعل في هذه الحالة ولغرض التقليل من الفجوات التضخمية في الاقتصاد فإن السلطة النقدية تسعى إلى مواجهة ذلك عن طريق التأثير في حجم النقد المتداول من خلال بيع السندات الحكومية وبالعكس عند حصول فجوات انكماشية .

ج-نسبة الاحتياطي القانوني :

تعد هذه الوسيلة من الوسائل الحديثة التي يلجأ إليها البنوك المركزية في التأثير على مقدرة البنوك التجارية في تقديم الائتمان وخلق الودائع ، وعادة ما يلجأ البنك المركزي إلى استخدامها على التأثير في عرض النقد من خلال تأثيره في تحديد نسبة من مجموع الودائع المصرفية لغرض الإحتفاظ بها في البنوك التجارية كاحتياطي قانوني فكلما كانت هذه النسبة منخفضة زادت قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وزادت قدرتها على خلق النقود الودائع، وبالتالي زيادة عرض النقد عن طريق المضاعف النقدي وحدثت موجات تضخمية ، وبالعكس لإحداث موجات إنكماشية . وقد بين البعض إن البنوك المركزية تلجأ بشكل عام إلى إتباع هذه الوسيلة لتحقيق أهداف أساسية تضمن سلامتها في تنفيذ السياسة النقدية⁽¹⁾.

د - تنسيق العمل بين أدوات السياسة النقدية الكمية :

ويمكن التنسيق بين عمل أدوات السياسة النقدية الكمية،
عندما يقوم البنك المركزي باتخاذ سياسة نقدية معينة فإنه سوف يستخدم إحدى أدوات السياسة النقدية أو جميعها التي تعتمد بواقع الحال على ما تقرره السياسة الاقتصادية

1- نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الحوسوي : مرجع سبق ذكره ص ص 19 - 21 .

العامتها وأهدافها وأوضاعاً لإقتصاد القوميو الجهاز المصرفي فيه، لذا لابد من التنسيق فيما بين

هذه الأدوات لكيلا تتعارض في عملها بعضها مع بعض فمثلاً عندما تترك السلطة النقدية
تماشياً مع السياسة الاقتصادية عموماً اتخاذ سياسة نقدية توسعية فإنها ستقوم من خلال عمليات
السوق المفتوحة بشراء الأوراق المالية (الأسهم والسندات ..) فترتفع أسعارها ومن ثم تنخفض أسعار الفائدة
عليها (بحكم العلاقة العكسية بين أسعار الفائدة وأسعار السندات) ولكيلا تتعارض
مع آلية سعر الخصم لا بد من قيامها بتخفيض سعر الخصم لانعدام تخفيضه قد لا يسمح لسعر الفائدة من
الانخفاض⁽¹⁾.

وكذا الحال مع خفض نسبة الاحتياطيات القانونية فيما تجاهها السياسة النقدية التوسعية، يدخل البنك المركزي
مشترياً الأوراق المالية لزيادة في عرض النقد لدى الجمهور والبنوك (بسبب تبديلا لثروة
والأوراق المالية النقدية (سائلة) من جهة وإلى
زيادة الاحتياطيات المصرفية ونمو القاعدة النقدية من جهة أخرى، والبنوك التجارية لا تحبذ الاحتفاظ
بالاحتياطيات الزائدة عن النسبة القانونية (لأنها احتياطيات ليست عليها فائدة) فتقوم
بتخفيض أسعار الفائدة مما جلت لتوسيع من حلقها القروض التجارية كميته تتخلص من الزيادة في
الاحتياطيات كما وان شراء البنك المركزي للأوراق المالية سيرفع أسعارها والذيعني تلقائياً انخفاض
أسعار الفائدة عليها مما يعزز انخفاض أسعار الفائدة بسبب الزيادة في الاحتياطيات الناتجة من
شراء البنك المركزي للأوراق المالية⁽²⁾.

1- موفق السيد حسن، "التطورات الحديثة لنظرية والسياسة النقدية"، عرض النقد والسياسة النقدية، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية
والقانونية، المجلد 15، العدد الثاني 1999، ص 22.
2- باري سيجل: مرجع سبق ذكره، ص 261-262.

أنخفض سعر الخصم للمصارف التجارية

سيخفض أسعار الفائدة

السوقية من جهة ويزيد القروض التي تمنحها البنوك التجارية بسبب انخفاض تكلفة قروضها عند الحاجة أو

لتلبية احتياجاتها المالية عند الطوارئ من جهة أخرى.

أما خفض نسبة الاحتياط على الودائع المصرفية فإنه يصبح لدى البنوك التجارية وفوراً وفائضاً للاحتياطيات التي لا

ترغب في الاحتفاظ بها (لأنه ليس عليها فائدة كما (أشرنا) ومن

تستقوم بإقراضه الزيادة بالجمهور والشركات بواسطة خفض سعر الفائدة مما يؤدي

إلى نمو القاعدة النقدية وعرض النقد، علاوة على خفض نسبة الاحتياطيات يؤدي الإلزام

مضاعف عرض النقود وهذا مما يدعم من نتائج عملية شراء الأوراق المالية خلال عمليات السوق المفتوحة.

وهكذا نرى أن السياسة النقدية التوسعية قد أدت إلى نتائج جيدة من حيث انخفاض أسعار الفائدة وزيادة معدل نمو عرض

النقد . وهما بلاشك يؤديان إلى زيادة الطلب الكلي على الأصول والسلع والخدمات .

ويقيناً إذا ما اتخذت السلطة النقدية سياسة انكماشية فإنها تستحدث آثاراً سلبية ولكنها بنتائج معكوسة .

فتؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض نمو القاعدة النقدية وعرض النقود وانخفاض الطلب الكلي على السلع

والخدمات والأصول .

2- الأدوات النوعية:

بالنظر إلى الصعوبات والتحديات التي يتعرض لها أسلوب أداء الوسائل الكمية بشكل عام

في مختلف البلدان ، وخصوصاً التي تعاني من تخلف الأسواق النقدية والمالية المتطورة ، وقلة

انتشار فن التعامل المصرفي سواء في البنوك التجارية أم لدى الأفراد ، فقد برز الاتجاه نحو

إستخدام وسائل الرقابة المباشرة لدعم و تعضيد الوسائل الكمية غير المباشرة واحتواء عيوبها

للتأثير على كمية الائتمان المصرفي واتجاهه . ومن أهم هذه الوسائل ما يأتي :

أ - تنظيم الائتمان (1):

بموجب هذا النوع من الرقابة يجري تنظيم الائتمان للأغراض التي يقدم من أجلها القرض، وذلك عن طريق قواعد وإجراءات معينة، ان يقوم البنك المركزي بوضع التعليمات والقواعد الخاصة بتحديد مدة سداد الأقساط الواجب دفعها ، وغالباً ما يفرض البنك نسب قصوى لسعر الفائدة كجزء مهم في هذا الصدد ، إذ إن البنك لن يترك لأمر مفتوحاً للبنوك التجارية للتصرف بحرية الحصول على هذه القروض ، وان يضع تعليمات وقواعد من شأنها الحد من عدد مرات ما تلجأ إليه تلك البنوك في الحصول على الائتمان الخصوم بهدف حسن استخدامها أو مواجهتها من قبل السلطة النقدية بزيادة تكلفتها، الامر الذي بموجبه يتم تخفيض الطلب على النقود .

ب - التأثير المباشر والإقناع الأدبي :

أي محاولة البنك المركزي للتأثير على نشاطات البنوك التجارية أما عن طريق اتخاذ إجراءات مباشرة في حالة تجاوزها للقواعد والتعليمات المركزي، أما عن طريق الإقناع يتوجه الدعوة إلى البنوك التجارية بضرورة الالتزام واعتماد الحيطة والحذرفي السياسات الافتراضية، بالنظر لمكانه الخاصة في النظام المصرفي ولما يتمتع به من إمكانات ومعرفة في نواحي القوة والضعوف في الاقتصاد، وخصوصاً إن بعض البنوك قد لا تتولد لديها قناعة بسياسات النظام المصرفي .

ج - القروض :

وغالباً ما يتم إتباع هذا الاسلوب لغرض تقييد القروض المتقدمة لتمويل الاستيراد، وتحصيل عند حصول العجز في ميزان المدفوعات ، كما ويعد هذا الأسلوب كسلاح فعال يستخدمه البنك

¹ -نصر حمود مزنان فهد: اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية ، ط2 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005م، ص ص48- 52 .

المركزي بالضغط على البنوك التجارية للاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع على شكل أصول نقدية وفقاً للسياسات التي يلجأ إلى أفرادها وتبعاً لظروف البلد .

وعلى الرغم من أهمية هذه الوسائل في دعم الوسائل التقليدية الكمية وضرورتها في تسريع التنمية ، فإن فاعليتها قد ترتبط بمحددات قد تعيق عملها بالنظر لصعوبة تحقيق رقابة فعالة وسهلة على الائتمان المرغوب تشجيعه وعدم ضمان توجه الائتمان الممنوح نحو القطاعات المرغوبة وخصوصاً في البلدان النامية والتي غالباً ما تعاني من تحديات إدارية، ولكن ذلك لا يعني عدم جدوى أهميتها كمصدر مساعد للوسائل الكمية، إذ يعتمد بشكل كبير على مدى التزام البنوك بالتوجيهات المركزية للسلطة النقدية (1) .

كما يعد عرض النقد من العوامل الأساسية للسياسة النقدية التي لها دور أساسي في التأثير في المتغيرات الاقتصادية، ويحدد نمط معاملة الدولة لعرض النقد نمط السياسة النقدية فيما إذا كانت توسعية أو انكماشية من خلال زيادة عرض النقد أو تخفيضه، بالتالي فإن لهذا المتغيرات تأثيراً مباشراً على أداء المصارف التجارية بمالة من تأثيرات ايجابية عند تمكن من المحافظة على عرض النقد عند المبالغة في التوسع بعرض النقد مما سيعمل على التقريط بالاستقرار الاقتصادي (2) .

ثانياً : وسائل السياسة النقدية :

لا تقوم منظمة الاحتياطي لعمليات السوق المفتوحة بوضع رصيد النقود، أسعار الفائدة طويلة الأجل ، أو حجم الائتمان القائم. بدلا من ذلك ، تستخدم الوسائل التي تغير تلك المتغيرات للغاية وتكون مجموعة من الوسائل المقاييس المختلفة من الاحتياطات ويكون سعر الصرف وسيلة أخرى يستطيع الاحتياطي النقدي استخدامها للتأثير على سعر الفائدة الطويل الأجل عبر علاقة

1- مرجع سابق ص ص53- 58 .

2- نصر حمود مزنان فهد ، مرجع سابق، ص 86.

الأجل أيضاً يستطيع الاحتياطي النقدي أن يغير كميات النقود، لأنه بتغيير سعر الفائدة يستطيع الاحتياطي النقدي أن يغير كميات النقود التي يريد عامة الناس أن يحتفظوا بها. ويخلص الاحتياط إلى أن يوفق احتياطات المؤسسات الإقراضية، تبعاً لذلك. ويستخدم الاحتياطي النقدي وسيلة تتعلق بذلك هو حجم الاحتياطات غير المقترضة لقل الاحتياطي النقدي الاحتياطات غير المقترضة، ستجد مؤسسات الإيداع نفسها ذات عجز في الاحتياطات، تزايد رفع سعر الصرف وأيضاً تقلل قروضها ومشتريات الأوراق المالية ويفضل الاحتياطي النقدي الاحتياطات غير مقترضة عن الاحتياطات الكلية كغاية من رؤيته أن غاية الاحتياطات الكلية ستكون تقيديه جداً. لن تستطيع البنوك الحصول على أي من الاحتياطات الإضافية التي تحتاجها، ويمكن للعجز في الاحتياطات أن يسبب ارتفاعاً حاداً في سعر الصرف. أما غاية الاحتياطات غير المقترضة فالبنوك "مخرج" يمكنها الاقتراض من الاحتياطي النقدي، وبالتالي لن يتغير سعر الصرف كثيراً. ولكن طالما أن البنوك عجزت عن الاقتراض من الاحتياطي النقدي وتفضل الاقتراض من سوق المال، فإن العجز في الاحتياطات غير مقترضة يرفع سعر الصرف، والتي تقل حينئذ الطلب على النقود والطلب على الاحتياطات إلى حد ما⁽¹⁾.

المبحث الثاني : ميزان المدفوعات :

أصبح مقياس التجارة الدولية من المقاييس المهمة التي يمكن من خلالها وضح تصور عن تقدم أو تأخر هذه الدولة أو تلك، ويقال للدولة التي تزيد صادراتها: عن وارداتها وجود عجز في ميزان التجاري في حين يقال للدولة التي تزيد وارداتها عن صادراتها: إن لديها فائض في ميزانها التجاري بمعنى أن الزيادة في الصادرات مؤشر على النمو وازدهار الدولة وانتعاش نشاطها التجاري، وكلما كانت الدولة تعتمد بشكل كبير على الواردات كلما كان ذلك مؤشراً ضعف

1- توماس ماير وأخرون: النقود والبنوك الإقتصاد، ترجمة السيد أحمد عبدالخالق وأحمد بدیع بليح، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000م، ص 540.

اقتصادها وزيادة عمليات الاقتراض التي تؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي في الدولة⁽¹⁾.
ويمكن التعريف بميزان المدفوعات من خلال الآتي :

* ميزان المدفوعات عبارة عن سجل للعمليات الاقتصادية التي تتم في الدولة خلال فترة زمنية
تحدد بسنة بتدوين المعلومات الخارجية والداخلية للدولة، فهو اداة تستطيع الدولة معرفة وضعها
الاقتصادي سلباً أو إيجاباً ويقيد ميزان المدفوعات الدولة في وضع الخطط والاستراتيجيات
للعمليات الاقتصادية التي ستقوم بها ووضع البرامج الاقتصادية، فقد أتفق على النظام عالمي
موحد لبيانات ميزان المدفوعات بحيث تكون بشكل واضح ودقيق ومعتمد لجميع الدول وعليه يتم
رسم سياسات التجارة للدولة .

* ميزان المدفوعات بأنه سجل منظم أو بيان حسابي يسجل في جميع المعاملات الاقتصادية
الخارجية التي تتم في مدة معينة من الزمن (غالباً سنة) بين المقيمين في تلك الدول وغير
المقيمين، والتي ينشأ عنها حقوق لتلك الدولة على العالم الخارجي أو ديون أو التزامات عليها
تجاه العالم الخارجي⁽²⁾.

ميزان المدفوعات لأي دولة عبارة عن سجل تاريخي للمعاملات الاقتصادية الدولية مع بقية دول
العالم، كما تمتد فائدته إلى تقويم السياسة الاقتصادية الدولية⁽³⁾.

أما المفهوم الذي تتناوله الأجهزة الإعلامية والسياسية ، فيدعى المفهوم السوقي الذي يركز على
ميزان المدفوعات عند نقطة زمنية معينة وعلى بند الاحتياطات الرسمية.

1- عطا الله علي الزبون : التجارة الخارجية ،اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ،2015، ص 9 .

2- علي عبد الفتاح أبو شرار : الاقتصاد الدولي نظريات والسياسات ، ط3، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ،2015 م ،
ص214.

3- أحمد عبدالله إبراهيم : الاقتصاد الدولي بين التقليدي والالكتروني، 2006م ، ص143.

ويستخدم المفهوم السوقي في تحليل أوضاع التوازن أو عدم التوازن في ميزان المدفوعات فإذا كانت هناك زيادة في الاحتياطات الرسمية فهذا يعنى أن العوائد أكثر من المدفوعات المعاملات الدولية وبالتالي هناك حالة فائض في ميزان المدفوعات.

أما إذا انخفضت الاحتياطات الرسمية الأمر الذى يعنى أن العوائد أقل من المدفوعات المعاملات الدولية ومن ثم فإن ميزان المدفوعات في حالة العجز⁽¹⁾.

* ميزان المدفوعات بأنه سند يسجل فيه جميع المبادلات التجارية والاقتصادية والتي تتم بين الحكومة ومواطنين دولة ما مع غيرها من الدول خلال فترة زمنية غالباً سنة واحدة .

نلاحظ أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية وبميزان المدفوعات ، ويهدف ميزان المدفوعات إلى تحقيق الآتي :

- 1- يعمل ميزان المدفوعات على توفير المعلومات والبيانات الاقتصادية والمالية إلى محتاجها في الدولة سواء الجهات الحكومية في عمليات التخطيط أو في اتخاذ القرار أو على مستوى القطاع الخاص لما لتلك المعلومات والبيانات من أثر في إتخاذ القرار الاستثماري .
- 2- يعكس مستوى تطور وقوة اقتصاد الدولة في الوقت الحالي وموقع تلك الدولة مقارنة مع الدول الأخرى من حيث مكونات ميزان الصرف فمن المعروف أن الدول تختلف في عملياتها الاقتصادية ومواردها وطريقة إدارة الاقتصاد فيها وموقعها الجغرافي والمنهج الاقتصادي الذي يريد به عملياتها الاقتصادية مما ينعكس على مستواها الإقتصادي بين الدول وقد تستعين الدول وبالاعتماد على ميزان المدفوعات أو بعض المؤشرات والاستعانة ببرامج أو خبراء من الدول متقدمة إقتصادياً بهدف تطوير وضعها الإقتصادي.

1- جون هيسون ومبارك هر ندر: العلاقات الإقتصادية الدولية: ترجمة طه عبدالله وأخرون , دار المريخ للنشر، 1987م ، ص 185

3- تعد مؤشرات الميزان التجاري الاساس الذى تنطوي منه السياسات المالية والنقدية في الدولة مما يساعد الدولة في تعزيز بعض الجوانب التي تنبذ من المؤشرات الايجابية ومراجعة تلك التي تؤدي إلى المؤشرات السلبية من خلال تبني الخطط الاقتصادية وبرامج التصحيح الاقتصادي والتي تعتمد على الكثير من الدول .

4- بما أن ميزان المدفوعات ومن خلال مؤشرات يبين العلاقات الاقتصادية الخارجية فإن ميزان المدفوعات يوضح المسار الذى سيحدد في تنمية أو تقليل العلاقات الخارجية حتى تصل الدولة إلى النقطة المتوازنة مع الدول الخارجية المتعامل معها، فقد نجد بعض الدول حجم الواردات فيها يشكل عبئاً كبيراً عليها وهي تمتلك القدرة على تصدير من السلعة ما أو من المواد الخام والذى تستورده المورد السلع إليها من دوله أخرى وهنا يتم عقد إتفاقيات ثنائية على تصحيح حجم التبادل التجاري مع دول الخارجية بهدف تعديل العجز الناتج في ميزان المدفوعات وما يترتب عليه من أعباء اقتصادية لاحقة إن لم يتم تصحيح المسار الاقتصادي للدولة في معاملاتها الخارجية مع الدولة⁽¹⁾.

5- ومن ناحية بحثية يعد ميزان المدفوعات مصدر الباحثين والدارسين لمركز البحوث المختلفة إذ يعتبر ميزان المدفوعات الوسيلة التي يتم رصد المعلومات منه ومرجعاً للدراسات ومساعداً لاتخاذ القرارات الخارجية .

المطلب الاول : وظائف وأهمية ميزان المدفوعات ومكوناته:

اولاً : وظائف ميزان المدفوعات:

1- مقياس درجة ارتباط الاقتصاد القومي بالعالم الخارجي:

أن ميزان المدفوعات باعتبارها وثيقة تحوي نشاط الدولة مع العالم الخارجي فإنه يعمل تقديم

¹ - عطا الله علي الزبون : مرجع سبق ذكره ، ص ص 63 — 65 .

معلومات هامة من الدرجة الأولى التي يرتبط بها الإقتصاد القومي محل الدراسة باقتصاديات العالم الخارجي فإذا توفرت البيانات الخاصة بسلسلة زمنية لأعطتنا مزيداً من التفاصيل عن التطور الزمني والتحويلات الهيكلية للمعاملات الإقتصادية الدولية التي مر بها الإقتصاد القومي بالنظر لميزانها الخارجي وحساب رأس المال في ميزان المدفوعات ، فالدولة تعتمد على العالم الخارجي في مدها بكافة السلع الصناعية ومعظم السلع الاستهلاكية هي دولة تعتمد اعتماد كبير على العالم الخارجي . هذا الأمر يؤدي إلى ظهور عجز في ميزان التجاري ، كذلك يظهر اعتماد الدولة على العالم الخارجي من خلال تمويل حيث تعتمد الدولة على رؤوس الأموال الأجنبية في تمويل عجزها التجاري وفي تمويل مشاريعها مما يضاعف عجز ميزان المدفوعات .

2- المادة الرئيسية للتخطيط الإقتصادي :

يعمل ميزان المدفوعات على مساعدة وضعي السياسات الإقتصادية في توجيه دقة الأموال الإقتصادية بالبلاد نظراً لأنه في كثير من الأحيان ترتبط الإجراءات المالية والنقدية بحالة ميزان المدفوعات في تلك الدولة . يعد ميزان المدفوعات احدي أدوات السياسات الإقتصادية :السياسة النقدية والسياسة المالية .

3- أداء للتعبير عن الظواهر الإقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي :

تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة للتقييم أو التفسير العلمي لكثير من الظواهر الإقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي، فظاهرتي التضخم والانكماش في إقتصاديات الدول الرأسمالية لابد أن تترك أثارها على بقية دول العالم . ويتمثل ذلك في ميزان المدفوعات لأي دولة ويمكن من خلاله معرفة الظواهر الإقتصادية التي يمر بها الإقتصاد العالمي .

4- يوضح درجة نمو قطاعات الإقتصاد في الدولة :

فالدولة المتقدمة صناعياً تكون السلع المصنعة جزءاً كبيراً من صادراتها اما الواردات فتكون من

المواد الخام والسلع الغذائية . اما الدول النامية (المتخلفة) فغالباً ما تكون صادراتها من المواد الأولية وغالباً ما تعتمد الدول على عدد محدود جداً من المواد الخام وربما تكون مادة واحدة ، اما وارداتها تكون من السلع المصنعة و احياناً بعض المواد الغذائية.

5- يعكس تأثير الدخل بالنشاط الخارجي :

يوضع ميزان المدفوعات ما مدى تأثير الدخل القومي لتلك الدولة ونشاطها الإقتصادي الخارجي نظراً لأن الصادرات التي تم إنتاجها بواسطة الإقتصادي القومي تمثل جزءاً من الدخل القومي ، كما أن الواردات يتم الدفع عنها بواسطة جزء من الدخل القومي ، وهذه العلاقة قوية بين ميزان المدفوعات والدخل القومي .

6- مؤشر ثبات القيمة الخارجية للعملة الوطنية :

ميزان المدفوعات هو القوة المؤثرة في الطلب الدولة على العملات الأجنبية، فقوى الطلب على العملات الأجنبية توجد الرغبة في الاستيراد من الخارج ، وهذا ما يمثله جانب الواردات في ميزان المدفوعات. اما جانب عرض النقود الأصلية المراد مبادلتها بالعملة الوطنية فيمثل رغبة الأجانب في صادرات الدولة وبذلك فإن ميزان المدفوعات يعكس ثبات العملة الوطنية للدولة (1).

ثانياً: أهمية ميزان المدفوعات :

ميزان المدفوعات لدولة ما هو سجل كامل لكافة المعاملات الإقتصادية التي تجريها الدولة مع العلم الخارجي فهو بهذه الصفة يمثل ميزان اقتصادي يعكس النشاطات الإقتصادية داخل الإقتصاد الوطني للدولة المعنية ، فهو الوثيقة الرئيسية التي يعتمد عليها في وضع الخطط وإدارة دقة الإقتصاد الوطني لما يقدمه من مؤشرات إقتصادية تبين نقاط القوة وضعف في الإقتصاد الوطني.

¹ - مأمون محمد سيد أحمد الفكي، سعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات ،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، 2005م ، صص 31- 34 .

ومع احتمال استثناء الإحصاءات السكنية فإن ميزان المدفوعات الدولية يعد اقدم صور البيانات الإقتصادية ، فقبل فترة طويلة حدثت الحكومات دخلاً متطوراً وشبكات ضريبة مبيعات كما اشتقوا إيراد ضريبي من التجارة الدولية والدول العظمى قديماً كإنجلترا ، هولندا، اسبانيا، كان من السهل نسبياً لحكوماتها تسجيل الضريبة على شحنات في موانئ الدخول .

لقد استشعرت الدول التجارية الكبرى منذ القدم أهمية ميزان المدفوعات كسجل يرصد ويسجل جميع المعاملات الإقتصادية الخارجية للدولة مع العالم الخارجي وتبرز أهميته فيما يلي :

1- تسجيل جميع المعاملات الإقتصادية للدولة مع العالم الخارجي لتحديد موقفها الإجمالي في نهاية الفترة الزمنية المحددة .

2- كما يمكن من خلال ميزان المدفوعات التعرف على موقف التجارة المنظورة أو غير المنظورة وتدفق راس المال على حده من خلال الموازين التفصيلية لميزان المدفوعات المتمثلة في ميزان التجاري ، في الخدمات ، أو حساب راس المال .

3- كما يمكن من خلال ميزان المدفوعات التعرف على موقف الدولة مع كل دولة على حده.

4- إن هيكل المعاملات الإقتصادية الخارجية يعكس قوة الإقتصاد الوطني من حيث حجم التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال الداخلية والخارجية من الدولة .

ثالثاً: مكونات ميزان المدفوعات :

يحتوى ميزان المدفوعات على العديد من المقاييس الاقتصادية فهو مقياس لميزان التجارة الخارجية إذ يتم من خلاله توضيح ما يدخل الدولة من واردات وما يخرج منها من صادرات إلى الدول الخارجية خلال سنة بغض النظر عن كيفية الدفع، أي سواء كان الدفع فورياً (قديماً) أو لأجل (شيكات أو كمبيالات)⁽¹⁾.

¹ - عطاالله علي الزبون ، مرجع سبق ذكره ، ص65.

ويضم ميزان المدفوعات ما يلي:

- 1- المعاملات من السلع والخدمات وعائد الدخل بين اقتصاد الدولة والعالم الخارجي.
 - 2- التغيرات التي تطرأ على الكمية والمدخرات النقدية والذهب وحقوق السحب الخاصة والمستحقات على جميع المطلوبات من العالم الخارجي .
- التحويلات بدون مقابل وهي مجموع ما تحصل عليه الدولة من تحويلات دون أن تكون مطالبة بتسديدها، ومن الأمثلة على تلك التحويلات تحويلات دون المغتربين العاملين في الخارج والقيود المقابلة المطلوبة لغرض الموازنة وغير ذلك من القيود.
- هناك ما يسمى في العرف المحاسبي بنظام القيد المزدوج وهو أنه في حالة إعداد ميزان المدفوعات تسجل كل معاملة في قيدتين متساويتين الأول دائن وإشارة موجبة والآخر مدين ويأخذ إشارة سالبة . وعليه فإن مجموعة القيود الموجبة تكون مطابقة لمجموع القيود السالبة وفي هذه القيود يكون صافي رصيد المعاملات يساوي صفراً .

جدول رقم (1)

ميزان المدفوعات (بملايين الدولارات)

الحسابات الدائنه	الحسابات المدينه
أولاً :حساب التجارة : - الصادرات من السلع - الخدمات غير منظوره - المتحصلات من جانب واحد	- الواردات غير منظوره من السلع - الواردات غير منظوره من الخدمات - المدفوعات من جانب واحد
الميزان التجاري :	

<p>- المدفوعات الرأسمالية</p> <p>- الواردات من الذهب</p>	<p>ثانيا : حساب التحويلات</p> <p>- المتحصلات الرأسمالية</p> <p>الصادرات من الذهب</p>
	<p>ميزان التحويلات الرأسمالية</p>

المصدر: عطا الله علي الزبون مرجع سبق ذكره، ص 66 .

1- الصادرات والواردات من السلع :

يعمل على انتقال السلع من ملكية المقيمين داخل الدولة إلى غير المقيمين والحصول على إيرادات مقابل عمليات تصدير السلع وتوضيع الصادرات في الجانب المدينة من ميزان المدفوعات في حين تؤدي عملية استيراد السلع من الخارج إلى نقل ملكيتها من المقيمين خارج الدولة المستوردة إلى المقيمين داخلها ويتم وضع السلع المستوردة في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات ، مما يترتب على الدولة المستوردة للسلع التزام في ميزان المدفوعات للدول الخارجية.

2- الخدمات :

وهي الخدمات غير المتوقع أي لا يمكن الإحساس بها كغيرها من الماديات وإنما تعرف من الإحساس بآثارها ونتائجها.(خدمات النقل التامين ، السياحة ، الدخل الاستثمارات ، التحويلات من جانب واحد ، الاحتياطات).

3- حساب راس المال :

وهو حصيلة الاموال من التغيرات في الملكية وتغيرات أخرى في الموجودات المالية الأجنبية .

2- تحركات الذهب :

الانتقال الذهب بين الدول حالتان ، فإذا تم نقله كوسيلة أو أداة للتسوية فإنه يعتبر جزءا من التحويلات الرأسمالية أما إذا تم نقله كسلعه فيعتبر صادرات أو واردات .

3- العجز والفائض :

يتم مقارنة طرفي ميزان المدفوعات عن الدائنة والمدينة فإذا كان الطرف الدائن والذي يتضمن الصادرات والميزان التجاري وغيرها من البنود الدائنة موجبة فإن ذلك يعني أن هناك فائضا في ميزان ومؤشرا على أن الوضع الاقتصادي في الدولة يسير في الاتجاه الصحيح . أما إذا كانت القيم سالبة مقارنة مع الجانب الآخر من الميزان (الواردات وغيرها من الجانب المدين) فإن هناك عجز في ميزان المدفوعات وأن على الدولة اتباع الاجراءات التصحيحية لسياساتها الاقتصادية والمالية (1).

تم أخذ مكونات ميزان المدفوعات كمتغيرات مستقلة عن بعضها وهي الحساب الجاري وحساب رأس المال والوضع النهائي لميزان المدفوعات الشامل . ينظر النقديون إلى ميزان على أنه ظاهرة نقدية وليست حقيقية وأن التغيير في فقراته هو تغيير في الخزين وليس تغيير في التدفق، واسناداً إلى هذا فإن التغييرات في الميزان الشامل والحساب الجاري وحساب رأس المال تؤثر في سعر الصرف الأجنبي، وتتماشى المتغيرات الثلاثة بتأثيرها كلها بنفس الاتجاه وهو أن أثرها عكسياً على سعر الصرف الأجنبي ، لأن أي تحسن في أي منها سيؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وفائض في عرض الصرف الأجنبي مما يدفع بسعر الصرف نحو الانخفاض ، ومنه يتضح أن العلاقة بينها وبين سعر الصرف هي علاقة عكسية(2).

المطلب الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات :

يتحقق توازن ميزان المدفوعات بالمفهوم الاقتصادي عندما يتساوى مجموع الدائن للحساب الجاري وحساب رأس المال مع مجموع الجانب المدين فيها، كما يجب أن نتأكد أن هذا التوازن

¹ - عطا الله علي الزبون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص66- 70 .

² - عبدالحسين جليل عبد الحسن أغالبي : سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011م، ص145

له أركان التوازن الحقيقي الذى يتحقق في ظل ظروف إقتصادية ملائمة ويقصد باختلال التوازن حالتى الفائض والعجز .

1- التوازن الحسابي لميزان المدفوعات :

إن ميزان المدفوعات متوازن دائماً . فالجانب الايجابي يساوى الجانب السلبي فيه . وتلك حقيقة لاتزال تشير التساؤل . فلماذا يكون ميزان المدفوعات متوازناً دائماً ؟

الواقع أن هذا الميزان متوازن بمعنى التساوي قد يكون معناه أن الميزان في حاله زيادة أو في حاله تساوى . وميزان الميزان المدفوعات في حالة تساوى دائماً ، والسبب في ذلك بسيط وهو أن جانب الإيرادات يمثل شراء للعملات الأجنبية بعملة وطنية . وكل شراء يقابله بيع وكل بيع يقابله شراء⁽¹⁾ .

2- التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات :

لا يغطي التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات جميع بنود الاصول والخصوم ، كما هو الحال في ظل مفهوم التوازن الحسابي ، وإنما ينصب على بنود محددة ذات طبيعة خاصة . على حين يتفق التعادل فيما بين الجانب الدائن والجانب المدين لميزان المدفوعات والذي يعرف بالتوازن الحسابي ، فإن التوازن الاقتصادي قد يتحقق وقد لا يتحقق .

3- التوازن الثنائي :

يحصل بين دولة ودولة أخرى في حالة التجارة الثنائية البحتة ، فمثلاً تسعى الدول (x) نتيجة حالات معينة العمل على تطبيق سياسات تهدف إلى تحقيق توازن ثنائي مع الدولة (y) وأهم تلك السياسات هي :

¹ - عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب : اساسيات الاقتصاد الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2003م ، ص ص 168 - 171 .

الرقابة على الصرف - تفيذ حرية تحويل العملات مع الدولة المقابلة - اتباع نظام الحصص واتفاقات المقاصة .

4- التوازن المتعدد الاطراف :

أن الاصل في ميزان المدفوعات يسجل حقوق وديون الدولة في مواجهة الدول الأخرى وليس في مواجهة دولة واحدة أو مجموعة معينة من الدول. وترتبط هذه الفكرة أن تكون المجاميع الجزئية إلى المعاملات الاقتصادية الإقليمية في القيود الدائنة متساوية مع القيود المدينة، ولكن من الضروري أن تكون الإيرادات والمدفوعات الكلية للدولة مساوية للمدفوعات الكلية وذلك لأن كل من الإيرادات والمدفوعات لا تشمل فقط التبادل التجاري (الصادرات والواردات) بل قيود ميزان المدفوعات الأخرى كافة⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الاختلال والتكيف في ميزان المدفوعات والمصادر الاختلال الرئيسية:

الاختلال في ميزان المدفوعات : يرد مصطلح الاختلال في المدة القصيرة الأجل ويعالج إلى حالة أستلام أو تسليم المدفوعات لملاقة هذا الاختلال سواء أكان عجزاً أو فائضاً دون الاهتمام بأسباب هذا الاختلال مادامت الموازنة الحسابية قد تحققت .

التكيف في ميزان المدفوعات : يرد مصطلح التكيف هو الزي يتضمن التداخل الفعال بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن ثم أثرها على عملية التوازن الخارجي ، وعادة ما تستغرق عملية التكيف مدة زمنية طويلة على أمل أن يجنب الاقتصاد ثمار التكيف .

أولاً: المصادر الرئيسية للاختلال :

يعتمد التوازن في ميزان المدفوعات على العلاقات من التسوية المتبادلة المستقرة فيها بين

¹ - عبدالكريم جابر العيساوي : التمويل الدولي مدخل حديث ، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2015 عمان ، م - 1436هـ، ص254

الدخول القومية والأسعار وأسعار الفائدة وعرض النقود والاجور والمتغيرات الإقتصادية إذ يمكن أن يتم تعادل أثارها بوساطة التغيرات في إحدى المتغيرات الإقتصادية أو أكثر.

أما في حالة عدم التساوي بين التغير في المتغيرات الإقتصادية في الداخل والخارج يحصل الاختلال في ميزان المدفوعات. وهناك الكثير من المصادر هذا الاختلال من أبرزها الآتي :

1- الاختلالات الموسمية والعرضية :

يحصل هذا النوع من الاختلال في موازين مدفوعات الدول التي تعتمد على السلع الزراعية بالدرجة الرئيسية ، أو حصول تغيرات موسمية في إستيرادات هذه الدول من المستلزمات الزراعية من (المكائن والمعدات، الأسمدة والبذور) أو ربما يزداد استيراداتها من الغذاء نتيجة قصور الانتاج الزراعي حتى يمكن سد الاستهلاك المحلي ، وتكون النتيجة عبارة عن أختلال موسمي في ميزان المدفوعات تكون نتائج هذا الاختلال الموسمي بسيطة لأنه قصير العمر ويقوم بإصلاح نفسه بنفسه ، إذ إن العجز في موسم واحد يعوض بفائض في موسم آخر، أو تمويل العجز العرضي من الاحتياطات الدولية التي تحتفظ بها الدول لهذا الحالات .

2- الاختلالات الدورية والنقدية :

تنشأ هذه الاختلالات بسبب الآتي :

- 1- أن الدورات التجارية تأخذ أنماطاً مختلفة بين الدول المختلفة .
- 2- عدم التشابه في البرامج ولجراعات التثبيت المتبعة من لدن الدول المختلفة .
- 3- عدم تماثل المرونات السعرية والدخيلة الاستيرادات بين الدول المختلفة⁽¹⁾ .

¹-عبدالكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 257-259.

أن مصادر هذه الاختلالات ذات الطبيعة القصيرة الاجل في علاقات الدخول والأسعار، فالتغيرات في الدخول القومية في الدول المختلفة سواء تضمنت تغيرات في الأسعار أو في مستويات الانتاج والاستخدام أو كلاهما فإن ذلك يؤدي إلى اختلالات دورية في ميزان المدفوعات. أما الأسباب النقدية التي تقف وراء الاختلال في ميزان المدفوعات فإنها تتجم عن التضخم النقدي، وهنا بالإمكان معالجة هذا الاختلال بوساطة القضاء على الفجوة التضخمية وتخفيض الطلب الفعال إلى مستوى الاستخدام الكامل. وتدل التجارب على أن مقاومة التضخم يمكن أن تحقق تحسينات مهمة في ميزان المدفوعات ، إذ يؤدي تخفيض إلى:

1- تخفيض الاستيرادات مباشرة مما يسمح من السلع المحلية التي كانت تستهلك محلياً بأن تباع إلى الخارج .

2- تخفيض الأسعار يعمل على تشجيع بيع السلع الوطنية في الخارج والعكس صحيح.

ثانياً: أسباب اختلال ميزان المدفوعات :

أضح سابقاً أن ميزان المدفوعات يكون متوازن محاسبياً نظراً لاتباع طريقة القيد المزدوج. فإذن كيف يحدث الخلل في الوقت الذي يكون فيه الميزان متوازناً؟ إن الخلل يكون في اقسام معينة من ميزان وعادة ما يكون العجز في الحساب الجاري باعتباره من اكبر الحسابات والذي يؤدي عجز إلى اضرار في الاقتصاد الوطني ، مما سيؤدي تأثير سلباً على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الاجنبي نتيجة لعرض العملة المحلية اكثر من طلب الاجانب عليها لذلك تستخدم السلطات في هذه الحالة السياسات النقدية والمالية لمعالجة الخلل. وتوجد اسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل اهمها :

1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية :

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف العملة البلد فاذا كان سعر الصرف العملة بلد اكبر من قيمتها الحقيقية ، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب ، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي إلى ذلك حدوث اختلال في ميزان المدفوعات. أما اذا تم تحديد سعر صرف العملة باقل مما يجب ان يكون عليه سيؤدي ذلك توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات ، مما يؤدي ايضاً إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ، لذلك هذه الاختلالات غالباً ما ينتج عنها ضغوط تضخمية تساهم في استمرارية اختلال ميزان المدفوعات (1).

2- أسباب هيكلية :

وهي الأسباب المتعلقة بالمشورات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية بأساليب فنية متقدمة ، وهذا ما ينطبق تماماً على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية) حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعود امل الخارجية المستخدمة في مرونة الطلب الخارجية عليها في الاسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين وانصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض اثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج .

3- أسباب دورية :

وهي اسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تعيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش ينخفض الانتاج والدخول والأثمان وتزداد معدلات البطالة،فتتكمش الواردات ،مما قد

¹ - عرفات نقي الحسني : التمويل الدولي ، ط4 ، عمان ، 2002م ، ص125 .

يؤدي إلى حدوث فائض ، وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأثمان والأجور والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد واردته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات ويلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في ذات الوقت في كافة الدول، كما تتفاوت حثتها من الدولة لأخرى .

4- الظروف الطارئة :

قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ، كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محلياً ، فهذه الحالات ستؤثر على صادرات القطر المعني الشيء الذي ينتج عنه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات المقدره بالنقد الاجنبي خصوصاً وقد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج القطر، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات .

4- أسباب أخرى :

من الأسباب الأخرى التي قد تنشأ عنها اختلال في ميزان المدفوعات انخفاض الإنتاج في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الانتاج . لذلك تقوم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية والمستلزمات الإنتاج وغيرها من السلع التنموية لفترة طويلة وتهدف هذه البلدان من هذا إلى رفع مستوى الاستثمار الذي غالباً ما يتجاوز طاقتها من الادخار اتجاه الاختياري ويترتب عن هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار ومستوى الادخار اتجاه نحو التضخم ، وهي اتجاه مزمن إذ انه سنة بعد سنة ونتيجة لهذا التضخم ونظراً لزيادة واردات هذه الدول فإنها تعاني عجزاً دائماً أو مزمناً في ميزان المدفوعاتها. حيث تمول هذه الواردات بغرض طويلة الأجل معقودة مقدماً⁽¹⁾.

المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات :

¹-محمد عبدالعزيز عجمية ، مرجع سبق ذكره ، ص52 .

يمكن تصنيف بين عوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات بالاتي:

أولاً : سعر الصرف والميزان التجاري :

يمكن تعريف سعر الصرف وفقاً لاتجاهين مختلفين :

1- بدلالة العملة الأجنبية :

هو عدد وحدات العملة الوطنية التي تتم مبادلتها مع وحدة من العملة الأجنبية. أي أن العملة الأجنبية في هذه الحالة هي السلع والعملية المحلية هي الثمن. ويعرف ذلك الأسلوب بالصرف غير مؤكد، ويترتب عليه أن ارتفاع سعر الصرف يعني انخفاض قيمة العملة الوطنية .

2- بدلالة العملة الوطنية :

هو عدد الوحدات العملة الأجنبية التي تتم مبادلتها مع وحدة واحدة من العملة الوطنية. أي أن العملة الوطنية في هذه الحالة هي السلعة والعملية الأجنبية هي الثمن. ويعرف ذلك الأسلوب بالصرف مؤكد، ويترتب عليه أن ارتفاع سعر الصرف يعني ارتفاع قيمة العملة المحلية .

تعتبر تغيرات سعر الصرف بمختلف أنظمتها عاملاً هاماً في احداث الاختلالات في موازين مدفوعات الدول المختلفة، بما في ذلك التغيرات الناشئة عن تقويم العملة بأعلى من قيمتها، أو تقويم العملة بأقل من قيمتها. ففي حالة ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة الوطنية).

فإن معنى ذلك أن وحدة النقد الاجنبي يتم استبدالها بعدد اكبر من وحدات النقد المحلية وهذا بدوره يقود إلى جعل المنتجات الوطنية أرخص نسبياً في نظر المستهلك الوطني الأجنبي ويجعل السلع الأجنبية في نظر المستهلك الوطني أغلى نسبياً نظراً لزيادة المطلوب من وحدات النقد

المحلية للحصول على وحدة واحدة من النقد الاجنبي، ونتيجة ذلك هو ارتفاع قيمة الصادرات لزيادة الطلب على العالمي عليها، وانخفاض قيمة الواردات لانخفاض الطلب الوطني عليها.

ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الصرف (ارتفاع قيمة العملة الوطنية) حيث تصبح

المنتجات الوطنية عالية الثمن في نظر المستهلك الاجنبي وتصبح المنتجات الأجنبية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستهلك الوطني، فتزداد قيمة الواردات وتتنخفض قيمة الصادرات . ومن المعلوم أن مستوى أسعار السلع والخدمات متفاوت بين الدول العالم المختلفة. وهذا التفاوت في مستوى العام للأسعار وينعكس على القوة الشرائية لوحدات النقد في الأسواق الداخلية وتغير سعرها في الأسواق العالمية.

وقد يحدث في كثير من الحالات أن تنخفض القيمة الداخلية للعملة دولة ما بسبب ارتفاع الأسعار في الدول الأخرى، ومع ذلك تصر هذه الدولة على الاحتفاظ بسعر الصرف عملتها (أي قيمة عملتها بالنسبة للعملة الأجنبية) دون تغيير، وهو الأمر الذي يترتب عليه عاجلاً أم آجلاً ظهور اختلال في ميزان المدفوعات. يطلق عليه الاختلال النقدي وذلك لارتباطه بقيمة النقد الوطني والأسعار السائدة. (يعتبر التضخم المحلي مثلاً واضحاً لهذا النوع من الاختلال).

إن ارتفاع مستوى الأسعار داخلياً قد يشجع على التحول إلى الواردات البديلة للإنتاج حيث تكون أسعارها رخيصة نسبياً إذا ما قورنت بأسعار المنتجات المحلية (هذا بطبيعة الحال يتوقف على مرونة الاحلال بين الواردات والمنتجات المحلية). أيضاً فإن الطلب الأجنبي على الصادرات هذه الدولة بسبب ارتفاع الأسعار فيها قد يتحول إلى الدول المنافسة .

ومن شأن كل ذلك أن يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات تتم معالجته، أما عن طريق تخفيض القيمة الخارجية للعملة، أو إعادة الأسعار إلى ما كانت عليه عن طريق إتباع سياسة انكماشية مناسبة⁽¹⁾.

عندما تقوم الدولة بتخفيض القيمة الخارجية للعملة في سوق الصرف، فإنها بهذا تقرر تخفيض عدد وحدات النقد الأجنبي المعادلة لوحد النقد الوطنية (أو انقاص وزن الذهب الذي تمثله وحدة

¹ - أحمد عبدالله إبراهيم، مرجع سبق ذكره ، ص ص 168 - 169 .

النقد الوطنية). وكل ذلك يؤدي تشجيع الأجانب على طلب السلع الوطنية فتزداد الصادرات بينما يؤدي تحفيض العملة من ناحية أخرى إلى نقص الاستيراد فيتلاشى عجز الميزان التجاري. ويتوقف سعر الصرف على عرض وطلب الصرف عن مختلف عناصر المدفوعات وينشأ ذلك الطلب أو العرض عن مختلف العناصر الإيجابية (الدائنة) والعناصر السلبية (المدينة) التي يتألف منها ميزان المدفوعات، وهكذا قد يتولد الطلب على الصرف أو عرضة عن العملات المتعلقة باستيراد السلع أو تصديرها عن المعاملات غير المنظورة التي يتكون منها، بالإضافة إلى النوع الأول من المعاملات في ميزان المدفوعات الخارجية .

وقد يتولد الطلب على الصرف أو عرضة عند انتقال رؤوس الأموال الخاصة من بلد إلى آخر، وقد تنتقل تلك الأموال بقصد استثمارها لأجل طويل نظراً لارتفاع سعر الفائدة الطويل الأجل أو معدلات الربح في الداخل عنة في الخارج، أو ابتغاء توزيع المخاطر، أو ضماناً للحصول على المورد الأولية التي يعجز عرضها في الداخل عن سد حاجات الاستهلاك الوطني، أو تطلعاً لأنتزع أرباح احتكارية بالسيطرة على إنتاج سعة محددة في مناطق شاسعة من العالم .

يمثل ميزان المدفوعات طلب وعرض الصرف الأجنبي والذي بدوره يحدد قيمة العملة. فالصادرات بشقيها المنظورة وغير المنظورة تمثل جانب عرض الصرف الأجنبي، بينما تمثل الواردات بشقيها المنظورة وغير المنظورة الطلب على الصرف الأجنبي. أن صادرات الدولة يترتب عليها طلب العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي. ومن ثم فإن المصدرين يعرضون العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي والتي تمثل عائدات صادراتهم وذلك لمبادلتها بالعملة المحلية. من ناحية أخرى تمثل واردات الدولة زيادة عرض العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي. فعندما يكون ميزان مدفوعات الدولة في حالة عجز مستمر يترتب عليه أن طلب العملة المحلية أقل من عرضها ومن ثم فإن قيمتها تنقص في سوق الصرف الأجنبي، أما

في حالة الفائض المستمر لميزان المدفوعات يدل على ذلك أن الطلب على العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي أعلى من عرضها ومن ثم فإن قيمتها ترتفع⁽¹⁾.

ثانياً : التضخم والمديونيات الخارجية :

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية للسلع واتجاه السكان للسلع المستوردة لرخص ثمنها وجودتها مما يترتب عليه زيادة التكلفة وعدم قدرة الصادرات على المنافسة في الأسواق الخارجية. وتخفيض حجم وقيمة الصادرات وبالتالي ينخفض الطلب على العملة المحلية وتقل القيمة الخارجية للعملة ويزداد اختلال ميزان المدفوعات. وفي كثير من الاحيان قد يلجأ الدول إلى الاستدانة من الخارج لتمويل أنشطتها بسبب عجز المتحصلات من العملات الأجنبية عن تغطية المدفوعات الأجنبية، وتعتبر قضية معاناه الدول النامية من انخفاض أسعار السلع الأولية للصادرات وارتفاع أسعار الواردات من السلع الرأسمالية من أكبر دوافع اللجوء للقروض الخارجية مما يؤدي إلى تراكم عجز ميزان المدفوعات. بالإضافة إلى أن ضعف الادخار الناتج من زيادة الاستهلاك أدى لانخفاض الاستثمار ونقص الناتج القومي وبالتالي تشجيع زيادة حجم المديونية .

المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات:

يتم ذلك من خلال إتباع سياسة تحرير وتقويم الصرف، ففي ظل السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض،

¹ - عرفات نقي الحسني ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 127 - 132 .

مما يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات, مما يخفض من حدة ارتفاع الأسعار المحلية، وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات⁽¹⁾.

ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخلياً إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي إلي دخول مزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة، مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات، وهكذا نجد أن تقليل كمية النقود (الأتمان) داخل الإقتصاد القومي، ورفع أسعار الفائدة يعلب دوراً كبيراً في خفض العجز في ميزان المدفوعات.

كما يمكن للسياسة النقدية أن تلعب دوراً في تحسين ميزان المدفوعات، وذلك من خلال العمل على رفع أسعار الفائدة، لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد، إتباع نظام صرف للعملة مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض موارده إلا إن أثار هذه الإجراءات لا تتم بنفس الدرجة في كل حالة تطبق فيها وإنما يعتمد الأمر على كثير من ظروف والعوامل الأخرى .

تأتي عرض النقود أما بسبب ارتفاع المضاعف النقدي نتيجة خفض نسبة الاحتياطي القانوني أو بسبب الزيادة الصافية في القاعدة النقدية أو بسبب خفض سعر الخصم في منح القروض وأخيراً بسبب عمليات السوق المفتوحة عندما يدخل البنك المركزي مشترياً للأوراق المالية. وزيادة عرض النقود تعني زيادة القدرة المالية أو شرائية لمالكها من الأفراد وشركات والمستثمرين فيزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات مما سيؤثر سلباً على الحساب الجاري⁽²⁾.

أيضاً من خلال المدخل النقدي نلاحظ إن الأساس النظري للمدخل هو التأكد على النظر

¹-عبدالمطلب عبدالمجيد : إقتصاديات النقود والبنوك ، ط2، مؤسسة الوراق للنشر، عمان ، 2001م ، ص257 .

² - باري سيجل ، مرجع سبق ذكره ، ص 313.

إلى ميزان المدفوعات بكونه ظاهرة نقدية لا حقيقية ، وإن الاختلال في ميزان المدفوعات هو اختلال رصيد وليس اختلال تدفق. وعلى هذا الأساس يتضمن ميزان المدفوعات تكيفات بين الأرصدة الفعلية والمرغوبة من النقود، وكذلك يتوسع ليقدم تفسيراً عن إجمالي ميزان المدفوعات. هذا التوسع يسمح على أن لا يعامل ميزان المدفوعات بصيغة عرض السلع والخدمات والطلب عليها ولكن بصيغة العرض والطلب على النقود التي تمثل عمله محلية للبلد. وعلى هذا الأساس يركز المدخل النقدي دون غيره من المداخل الأخرى على العلاقة القائمة بين اختلال بين اختلال سوق النقد الإقتصاد الوطني واختلال السوق المحلية للسلع التي تدخل ضمن نطاق التبادل التجاري (السلع التجارية).

فعلی افتراض أن السوق المحلية غير التجارية في حالة توازن فإن الاختلال في سوق النقد بين الطلب على النقود والمعروض منها يخلق اختلال في السوق المحلية للسلع التجارية لأنفائض الطلب على النقود يعني وجود رغبة متزايدة لدى الأفراد في الإحتفاظ بالنقود، مما يؤدي إلى تقليل الإنفاق وبالتالي انخفاض مستوى الطلب على السلع التجارية فيتولد فائض في عرض هذا السلع، في حين يولد الفائض في العرض النقدي والذي يعني ضمناً تناقص الرغبة لدى الجمهور في الإحتفاظ بالنقود، وبالتالي زيادة الإنفاق فيتولد زيادة الضغط في الطلب على السلع التجارية. وبما إن هذا السلع تدخل نطاق التبادل الدولي فإن هذا يؤدي إلى إيجاد حلقة ربط بين الاختلالات النقدية وميزان المدفوعات لأن معالجة هذا الاختلال ستتم على حساب وجود فائض أو عجز في ميزان المدفوعات⁽¹⁾.

كما يمكن أن نحدد تطورات المنهج النقدي في علاج ميزان المدفوعات ، فقد تطور هذا المنهج وتحديد سعر الصرف منذ نهاية الستينات ويعد هذا المنهج امتداداً طبيعياً لمدرسة النقديين

¹ - باري سيجل، مرجع سبق ذكره، ص 321.

التي نشأت في جامع شيكاغو ، ويرى مناصرو المنهج النقدي المعاصر أن الخلل في ميزان المدفوعات لأي دولة نجد أساسه في العلاقة بين العرض والطلب على النقود .

ويرى النقديون أن ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية ويركزون في تحليل على آثار التغير في الطلب على النقود وعرض النقود أكثر من التغير في صافي الأصول الأجنبية المملوكة للدولة (التغير في الاحتياطات الأجنبية) وذلك باعتبار أن التغير في هذه الاحتياطات يمثل النتيجة النهائية كموقف ميزان المدفوعات ككل ، ويمكن تلخيص وجهة نظر النقديين في إلية العلاقة بين التوازن النقدي والتوازن الخارجي ، ويختلف تحليل المنهج النقدي في ظل أسعار الصرف الثابتة عنه في ظل أسعار الصرف المرنة ، فإذا كان ميزان المدفوعات في حالة عجز فإنه يجب اتباع سياسة نقدية إنكماشية والعمل على تخفيض المعروض النقدي .

وبما أن ميزان المدفوعات يعكس المعاملات الإقتصادية كافة من الصادرات واستيرادات وجميع التدفقات المختلفة لرأس المال بين البلد وبقية العالم ، لذلك لابد من وجود آثار ذات أهمية للسياسة النقدية على ميزان المدفوعات الدولية ، فقد تؤدي السياسة النقدية في بعض الأحيان إلى اختلال في ميزان المدفوعات الذي قد يعكس أثراً سلبية في مجمل النشاط الإقتصادي ، وأحياناً أخرى تشجع السياسة النقدية في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات (1).

¹ - عادل المهدي : العلاقات الدولية ، جامعة حلوان لنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2003م، ص161 .

الفصل الثالث :

الأداء الإقتصادي في السودان:

المقدمة :

أن موضوع الاستقرار النقدي بالسودان يلقي دائماً اهتماماً كبيراً من كافة الاقتصاديين والباحثين في الشؤون الاقتصادية لأن وسائل الدفع (الكتلة النقدية) تلعب دوراً حيوياً مهماً في الاقتصاد ولهذا لا بد إن تكون معدلات النمو فيما متناسقة مع الاحتياجات الفعلية للنشاط الاقتصادي نسبة لان الزيادة في المعدل الفعلي عن المعدل المطلوب سيؤدي حتماً إلى ارتفاع مستوى الأسعار, هذا مما يدفع للحديث عنالسياسة النقدية وميزان المدفوعات في السودان.

المبحث الاول : السياسة النقدية في السودان :

لأغراض ادارة وتنفيذ السياسة النقدية يقوم بنك السودان في نهاية ديسمبر من كل عام باصدار بيان سنوى يوضح فيه السياسة النقدية والتمويلية للعام الجديد ويشتمل هذا البيان على أهداف التمويلية (أهداف كلية وقطاعية وأهداف اقتصادية واجتماعية...) والموجهات العامة والمؤشرات التي تساعد على تحقيق تلك الأهداف. ويشتمل بيان بنك السودان السنوى أيضاً على الأسس والضوابط التي تحكم التمويل المصرفى بما فى ذلك مؤشرات تكلفة التمويل والضمانات والمتطلبات الاحترازية. ولأغراض الرقابة والمتابعة يقوم بنك السودان بتوزيع الأهداف الوسيطة إلى مؤشرات كمية ربع سنوية بحيث تتم مراقبة هذه الأهداف الوسيطة لضمان التزام البرنامج بمساره المحدد وتحقيق الأهداف الكلية بنهاية البرنامج والسعى لمعالجة أى اختلالات تنشأ بعد دراستها ومعرفة أسبابها.

بالطبع يتطلب تنفيذ السياسة النقدية وإدارة السيولة وسائل وآليات تمكن البنك المركزي من القيام بدوره . ومن المهم أن نعيد التذكير هنا بما سبق أن أشرنا إليه بأن أهم الوسائل والآليات التقليدية للسياسة النقدية وإدارة السيولة وبصفة خاصة الآليات غير المباشرة غير متاحة لبنك السودان في إطار النظام المصرفي الإسلامي. وقد وحاول بنك السودان التغلب على هذه المعضلة بطريقتين، الأولى الاستفادة لأقصى حد من الآليات والوسائل التقليدية التي لا تتعارض مع العمل المصرفي الإسلامي والثانية ابتكار وسائل وآليات جديدة (قطاعات ذات أولوية وغير أولوية) بديلة للآليات غير المباشرة القائمة على سعر الفائدة.

المطلب الأول: آليات السياسة النقدية⁽¹⁾ :

في المراحل الأولى وفي غياب بدائل لآليات السياسة النقدية غير المباشرة والقائمة على سعر الفائدة اعتمد بنك السودان في تنفيذ السياسة النقدية وإدارة السيولة على الآليات المباشرة وقد شملت هذه الوسائل الإقناع الأدبي وإصدار التوجيهات المباشرة للبنوك لكيفية توظيف التمويل بالطريقة التي تساعد على تحقيق الأهداف الكمية ومن أهم هذه الموجات السقوفات الفردية لكل بنك والسقوفات القطاعية وفق تقسيم الاقتصاد إلى قطاعات ذات أولوية (الزراعة والصادر مثلاً) وقطاعات غير ذات أولوية (التجارة المحلية). ونشاطات محظور تمويلها (تجارة العملة والعقار بغرض التجارة). ويشير تقييم التجربة إلى أن هذه الآليات مكنت بنك السودان من تحقيق الأهداف الكمية المحددة. وكما يتضح من الجدول (1) و(2)، فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعرض النقود خلال عام 2005 إلى 2014م مع انخفاض معدل التضخم، هذا

¹ - تقرير بنك السودان، 2014م .

المنطلق يمكن اعتبارها آليات فعالة فى اطار الاقتصاد السودانى إلا أنه وكما هو معلوم فان التدخل المباشر بهذه الطرق فى توظيف التمويل المصرفى له تكاليف اقتصادية عالية من ضمنها خلق تشوهات فى سوق التمويل، وعدم الكفاءة فى توظيف الموارد. هذا إلى جانب عدم المرونة التى تتميز بها هذه الآليات بحيث يجعل من الصعب توظيفها فى ادارة السيولة بطريقة مستمرة على أساس أسبوعى أو شهرى .

جدول رقم (1)

الناتج المحلى الاجمالي للفترة 2005 - 2014م(بملايين الدولارات)

معدل النمو	الناتج المحلى لاجمالي	عام
-	6432876	2005
24.38	8001578	2006
16.60	9329965	2007
10.43	942697	2008
85.04	141010	2009
15.03	162203.9	2010
32.24	214503.8	2011
13.47	243412.8	2012
40.83	342803.3	2013
38.80	475827.7	2014

المصدر: بنك السودان المركزى - الجهاز المركزى للإحصاء, 2014م.

جدول رقم (2)

عرض النقود في السودان للفترة 2005 - 2014م (بملايين الدولارات)

العام	عرض النقود	معدل النمو السنوي
2005	1403138	-
2006	1787178	27.37
2007	1971462	10.31
2008	2293316	16.33
2009	16106.3	99.29
2010	19908.3	23.61
2011	41853.0	11.23
2012	58663.3	40.16
2013	66445.7	13.26
2014	77739.0	16.99

المصدر: بنك السودان المركزي- الجهاز المركزي للإحصاء, 2014م.

لهذه الأسباب ظلت مجهودات بنك السودان مستمرة في البحث عن آليات غير مباشرة تتفق مع الأسس الشرعية لتنفيذ السياسة النقدية وإدارة السيولة ولتخفيض التكلفة الاقتصادية والإدارية للوسائل المباشرة . وتركزت المجهودات في البداية على إيجاد بديل شرعى لسعر الفائدة يمكن استهدافه وتوظيفه كآلية للسياسة النقدية وكانت أول محاولة هي تجربة العائد التعويضى . ونقوم فكرة العائد التعويضى أساساً على التفريق بين سعر الفائدة الاسمى أو النقدى وسعر الفائدة

الحقيقى والمقصود بسعر الفائدة الحقيقى هو سعر الفائدة النقدى مطروحاً منه معدل التضخم (أو قيمة التآكل فى القوة الشرائية للعملة). والعائد التعويضى يساوى سعر الفائدة النقدى بحيث يكون سعر الفائدة الحقيقى صفر ونشير هنا إلى أن الفكرة القائلة بجواز العائد التعويضى شرعاً فكرة قديمة وليست مقولة جديدة وقد وردت كثيراً فى أدبيات الاقتصاد الإسلامى والشىء الجديد فى تجربة السودان هو محاولة تطبيق الفكرة عملياً . على كل حال لم تجد فكرة العائد التعويضى قبولاً بل تعرضت لانتقادات شديدة من قبل الجمهور والفقهاء ووصفت بأنها محاولة للانتفاف حول تحريم سعر الفائدة أو إعادة تسمية له مما أجبر بنك السودان على التخلّى عنه بعد تطبيقه لفترة محددة⁽¹⁾.

الخطوة التالية التى لجأ إليها بنك السودان كآلية غير مباشرة للسياسة النقدية وإدارة السيولة هى هوامش المربحات ونصيب العميل فى عقود المشاركة وهوامش الإدارة فى عقود المضاربة . وقد اتضح من التجربة بأن التغيير فى هذه النسب يمكن أن يؤثر بطريقة مباشرة على جانبى العرض والطلب للتمويل المصرفى وذلك من خلال أثره على مقدرة ورغبة كل من البنك والعميل . مثلاً لتنفيذ سياسة نقدية توسعية يتم تخفيض هوامش المربحات ومساهمة العميل فى عقود المشاركة والعكس صحيح لتنفيذ سياسات انكماشية وقد قام بنك السودان بتوظيف التغيير فى هذه النسب كآلية لإدارة السيولة بطريقة فاعلة، وكانت النتائج لتلك التجربة سريعة وطيبة .

من الوسائل الأخرى التى لجأ إليها بنك السودان كآلية للسياسة النقدية وإدارة السيولة اجراء تعديلات من وقت لآخر فى نسبة الاحتياطى النقدى القانونى بغرض التأثير على مقدرة البنوك فى توفير التمويل . بالرغم من أن البنوك المركزية عادة لا تلجأ إلى تعديل نسبة الاحتياطى النقدى القانونى إلا فى فترات متباعدة ولأسباب قوية (وذلك بسبب قوة تأثيره) وقد قام بنك السودان

¹-تقرير بك السودان ، مرجع سبق ذكره .

باجراء تعديلات فى نسبة الاحتياطى القانونى فى فترات متقاربة، بغرض التأثير على حجم السيولة فى الاقتصاد وبالطبع فان أثره كان أيضاً قوياً وسريعاً كما هو متوقع .

من الوسائل غير التقليدية التى لجأ إليها بنك السودان فى تجربته فى ادارة السياسة النقدية عمليات مبادلة النقد الأجنبى. فى أوقات معينة خلال هذا الفترة قام بنك السودان بعمليات بيع وشراء النقد الأجنبى كوسيلة للتأثير على حجم السيولة المتاحة للبنوك التجارية. وتشير إلى أن نجاح عمليات مبادلة النقد الأجنبى كوسيلة لتنظيم السيولة تتطلب توفر ظروف معينة قد لا تتوفر فى كل وقت أو كل اقتصاد⁽¹⁾ .

فى غياب امكانية خصم الكمبيالات من قبل البنوك التجارية ابتكر بنك السودان ما عرف بنوافذ البنك المركزى للتمويل أو نوافذ التمويل ليس فقط للاستعانة بها فى تنظيم وضع السيولة فى المصارف عن طريق لعب دور الممول (المقرض) الأخير وإنما أيضاً كآلية من آليات تنفيذ السياسة النقدية . وتتكون نوافذ البنك المركزى من نافذتين أولاًهما ما يعرف بنافذة العجز السيولى والثانية ما يعرف بنافذة تمويل الاستثمار. استهدفت النافذة الأولى (العجز السيولى) القيام بدور الممول (المقرض) الأخير بحيث يلجأ إليها أى مصرف يواجه مشكلة سيولة مؤقتة وتحكم النافذة أسس وضوابط محددة تضمن مساعدة البنك فى مواجهة مشكلة السيولة المؤقتة ويمنع سوء الاستغلال من قبل أى مصرف. أما النافذة الثانية(تمويل الاستثمار) فلها هدفان كلى وهدف جزئى. أما الهدف الكلى فهو معالجة القصور فى موارد المصارف فى توفير السيولة المطلوبة لحركة الاقتصاد وفق البرنامج على المستوى الكلى . ويتم ذلك بتوفير موارد من بنك السودان بصيغة المضاربة المطلقة تتنافس عليها المصارف عن طريق المزاد فى إطار شروط محددة، ويكون فى شكل وديعة استثمارية عامة. أما الهدف الجزئى فهو معالجة مشكلة الموسمية

⁽¹⁾ تقرير بك السودان ، مرجع سبق ذكره .

فى طلب التمويل المصرفى حيث إن هنالك مواسم معينة ترتبط بدورة الزراعة يزداد فيها الطلب على التمويل المصرفى بشكل ملحوظ ولا تتمكن المصارف من الاستجابة له أو مقابلته بالكامل. ويتم توظيف موارد النافذة فى هذه الحالة بصيغة المضاربة المقيدة وعن طريق المزاد. وتحكم نافذة تمويل الاستثمار أيضاً أسس وضوابط عديدة تتعلق بعضها بشروط الأهلية اذ ليس فى مقدور كل بنك اللجوء لهذه النافذة وقد لعبت هذه النوافذ دوراً هاماً فى تمكين بنك السودان من ادارة السيولة .

المطلب الثانى :عمليات السوق المفتوحة:

بالرغم من تعدد آليات السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية التى لجأ إليها بنك السودان فى تنفيذ السياسة النقدية وإدارة السيولة فقد ظلت الآليات غير المباشرة التى تتميز بالمرونة والتى يمكن توظيفها بشكل مستمر لادارة السيولة اسبوعياً أو شهرياً مشكلة حقيقية تواجه بنك السودان وبعد بحث إستمر حوالى عام ونصف وبجهد مشترك بين بنك السودان والهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية وخبير من صندوق النقد الدولى تم ابتكار نوع جديد من الشهادات التى تتوافق مع الأسس الشرعية وتصلح كآلية لادارة السيولة عن طريق تداولها فى عمليات أشبه بعمليات السوق المفتوحة. وقدم هذه الشهادات شهادات مشاركة البنك المركزى (شمم) وشهادات مشاركة الحكومة(شهامه) وتمثل الشهادات فى اساسها نوعاً من التوريق لأصول بنك السودان ووزارة المالية. واعتبر هذا التطور نقله نوعية فى إدارة السياسات النقدية فى السودان بحيث توفرت لبنك السودان آليات غير مباشرة⁽¹⁾.

¹-تقرير بنك السودان ، مرجع سبق ذكره .

المبحث الثاني : ميزان المدفوعات في السودان :

يتعلق المدخل النقدي لمفهوم ميزان المدفوعات بناحية الميزان الكلي (الحساب الجاري وحساب رأس المال) والذي يعني أن عدم التوازن في ميزان المدفوعات يساوي التغير في مستوى الاحتياطات العالمية. وفي هذا الإطار فإن هذا المفهوم يوضح أن الاختلال في ميزان المدفوعات يأتي نتيجة لعدم التوازن بين العرض والطلب في كمية النقود وبأن يتم عن طريق التسويات النقدية. أضف إلى ذلك ، فإن السياسات المتعلقة بتسوية مشاكل ميزان المدفوعات من الممكن إنجاحها عن طريق إزالة الاختلال بين العرض والطلب في كمية النقود .

المطلب الاول:الرؤية النقدية لنظرية المدخل النقدي لميزان المدفوعات :

لقد واجه المدخل النقدي لميزان المدفوعات عدة انتقادات وذلك لتركيزه على منهجية تحليل ظاهرة مشاكل وحلول ميزان المدفوعات عن طريق استخدام أدوات النظرية النقدية وبالتالي فإن هذه المنهجية قد يعيبها بعض القصور في التركيز بدرجة كبيرة على هذا النوع من التحليل. أن جوهر الاختلاف بين مفهوم المدخل النقدي ومفاهيم ما بعد المدرسة "الكنيزيه" يظهر لنا في أن المدخل النقدي يصيغ مشاكل المدفوعات في ظواهرها النقدية بينما ترى المدارس أخرى (المفاهيم أخرى لمدخل ميزان المدفوعات) بأنها تصيغ الأسباب على إنها اختلافات متبقية بين التدفقات الحقيقية - التي تعتمد على التدفقات الأخرى - ومعدل الأسعار الحقيقية .

إن الرؤية النظرية للمدخل النقدي ومحاولة طرحها لحل مشكلة الاختلالات في ميزان المدفوعات السوداني قد لا تعكس أيضاً الأسباب الأخرى الرئيسية التي تساهم في هذا التناقض المتواصل للميزان وبالتالي فإن الطرح النظري لهذه الرؤية قد لا ينجح في حل هذه المشكلة من جذورها.

علية فإننا نطرح رؤيتنا حول ميزان المدفوعات السوداني في الآتي :

1/ أن تكون نظرياً إلى ميزان المدفوعات في جانب الحساب الجاري وذلك لان الحساب الجاري يعكس إمكانية الحساب الإقتصادي السوداني من خلال قسمة الدخل القومي (الاستثمار والاستهلاك) لنجاح التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق النمو الصادرات بوتيرة أسرع من نمو الواردات. إضافة لذلك فإن عوامل بنود حساب رأس المال المؤثرة على ميزان المدفوعات السوداني تعتبر معظمها خارجية مما يعني التأثير السلبي على الميزان ، كما أن الاعتماد على حساب رأس المال في توازن الميزان قد تكون له تبعاته المستقبلية والمتمثلة في عدم التوازن في هذا الحساب نفسه والنتائج من النمو المتواصل لحجم الدين الخارجي وما يشكل ذلك من التزامات لمقابلة هذه الديون من دفاعيات في حساب رأس المال وحساب الخدمات (خدمة الدين) .

2/ خصوصية مشاكل ميزان المدفوعات السوداني - كسائر الدول النامي والتي تختلف عن الدول المتقدمة في أن المشاكل الهيكلية للاقتصاد السوداني تفرض عليه اتخاذ سياسات اقتصادية نقدية أو مالية حقيقية ذات طابع هيكلية وبالتالي الحاجه إلى هذا النوع من الحلول لمشاكل ميزان المدفوعات والمتمثلة في تنويع الصادرات (تغيير نوع الصادرات من مواد خام إلى صادرات صناعية والذي يتطلب تطوير البنيات الإنتاجية ... الخ) وربطها بالتنوع وإمكانية إيجاد الأسواق لها. عليه ومن هذا المنطلق فإن أي حلول قد توضع لاقتصاديات الدول المتقدمة قد لا تكون تلقائياً "صفات جاهز" لاقتصاديات الدول النامية خاصة في ما يخص مسألة التسويات في أسعار الصرف وذلك للتبادل الواضح في تركيبة الصادرات⁽¹⁾ .

3/ بصفة عامة، فإن السياسات المتعلقة بتسويات ميزان المدفوعات عن طريق أسعار الصرف لا يمكن أن يكتب لها النجاح التام في تحسين التوازن إلا إذا كان هناك قدراً معقولاً لهذا

¹ محمد الحسن الخليفة (2013)، "مجلة ربع سنوية تصدر عن الإدارة العامة للبحوث والاحصاء بنك السودان المركزي"، العدد 67.

السياسات في توازن سوق النقد. وعليه فإن سياسات الأسعار في التخفيض والإنفاق يمكن أن تصحح العجز وذلك في حالة تقليل أو ارتفاع الطلب مقارنة بعرض النقود . علاوة على ذلك ، فإن نجاحات سياسات تغيير اتجاه الإنفاق (التخفيض كمثال لذلك) تشكل في حد ذاتها مسكنات وقتيه وليست دائمة وذلك للآتي :

أ- التخفيض لا يغير الأسعار بالنسبة لسلع الصادر وذلك لان الأسعار المحلية سوف ترتفع بقدر مستوى التخفيض . أضف إلى ذلك، فإن خاصية سلع صادرات الدول النامية تعتمد في الأساس على استيراد مدخلات الإنتاج والتي ترتفع أسعارها بمستوى التخفيض .

ب- التخفيض أيضاً لا يؤثر في الأسعار النسبية والمقيمة بالعملة المشتركة في المعاملات الدولية (مثلاً الدولار الأمريكي) وذلك للبدائل المرتفعة بين الصادرات، كما أن الدول جمعياً تحدد مستوى أسعارها متأثرة بمستوى الأسعار العالمية .

ج- انطلاقاً من مفهوم المدخل النقدي المحلي لميزان المدفوعات فإن التخفيض لا يحسن وضع ميزان المدفوعات بطريقة مستدامة وذلك لان أي زيادة في الطلب على النقود والناج من التخفيض سوف يتوقف مع الزيادة المتساوية في عرض النقود عن طريق التراكم في مخزون النقود تاركين بذلك ميزان المدفوعات كما هو الحال عليه بدون تغيير .

المطلب ثاني: تطور أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة 2005 - 2014م:

يوضح الجدول(3)تطور أداء البنود الرئيسية لميزان المدفوعات خلال الفترة الدراسة ولغرض التحليل يمكن تقسيم الفترة قيد الدراسة إلى فترتين (2005 - 2007م) و(2008 - 2014م).

الفترة 2007-2005 :

شهدت هذه الفترة استقراراً وتحسناً في أداء مؤشرات الإقتصاد العالمي مما انعكس إيجاباً على⁽¹⁾ أداء معظم مؤشرات الإقتصاد السوداني باستثناء ميزان المدفوعات والذي سجل فائض في عام 2005م بينما شهد عجز في الأعوام 2006 و 2007 ويعزى الفائض في عام 2005 إلى ارتفاع الحساب المالي والرأسمالي نتيجة للزيادة في الاستثمارات الأجنبية، وذلك نتيجة لتطبيق سياسة الدولة التي تهدف لاستقطاب هذه الاستثمارات ، أما العجز في عام في 2006 فيعزى لارتفاع عجز الحساب الجاري وخاصة الواردات . ويرجع العجز في عام 2007 إلى انخفاض الحساب المالي والرأسمالي .

الفترة 2008 – 2014:

تأثير أداء المؤشرات الكلية للإقتصاد السوداني خلال هذه الفترة بالتطورات التي شهدتها الإقتصاد العالمي نتيجة للازمة المالية العالمية والتي بدأت في العام 2008 بالإضافة لأزمة تليديون الأوربية خلال الأعوام 2011م و 2012م و 2013م و 2014م، وأيضاً تأثير الإقتصاد السوداني بصورة عامة بانفصال دولة جنوب السودان في عام 2011 بالإضافة لعدم الاستقرار النقد الأجنبي في بعض الولايات وقد كان لخروج البترول من قائمة الصادرات السودانية أثر سلبي على تدفق موارد النقد الأجنبي مما أدى لحدوث عجز في الميزان الكلي وعدم استقرار سعر الصرف كما في الجدول (4) . كما تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات في عام 2008م إلى فائض ، وذلك نتيجة لارتفاع في ميزان التجاري. وفي عام 2009م تحول الفائض إلى عجز بسبب العجز في ميزان التجاري.

¹-مصدر سابق

جدول رقم (3)

موقف ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة 2005 - 2014م (بملايين الدولارات)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البيان التاريخ
-4848.8	-5397.7	-5272.5	143.2	254.8	-3908.1	-1313.6	-3268.2	-4338.19	-2767.95	أ. الحساب الجاري
-3755.7	-3938.2	-4755.0	1528.1	2564.9	-694.3	3441.1	1156.8	-1448.13	-1121.71	1. الميزان التجاري
-1093.1	1459.5	-517.5	-1384.9	-2310.1	-3213.8	-475.7	-4425.0	-2890.06	-1646.24	2. حساب الخدمات والدخل والتحويلات
4413.5	4435.7	3982.8	927.1	610.2	4663.3	1465.9	2945.5	4482.69	2880.82	ب. الحساب الرأسمالي والمالي
-435.3	-962.0	-2515.2	-591.5	865.0	755.2	152.3	-322.7	144.50	112.82	العجز أو الفائض
420.2	944.4	1289.8	-1714.8	-919.2	-1257.2	-131.2	40.7	-353.10	714.61	ج. الاخطاء والمحنوفات
15.1	17.6	968.0	644.5	54.2	502.0	-21.1	282.0	208.60	-827.48	د. الاصول الاحتياطية الرسمية من العملات القابلة للتحويل

المصدر : تقرير السنوي لبنك السودان المركزي - الجهاز المركزي للإحصاء، 2014م.

كما في الجدول (4) وبدأ تعافي الإقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية في عام 2010م حيث أنخفض العجز في ميزان الكلي ويعزى هذا إلى التحسن في ميزان التجاري نتيجة لارتفاع أسعار النفط أما في العام 2011م فقد ارتفع العجز الكلي وذلك بسبب فقدان جزء مقدر من موارد النقد الأجنبي نتيجة لانفصال دولة جنوب السودان

جدول رقم (4)

سعر الصرف في السودان خلال الفترة 2005 - 2014م (بملايين الدولارات)

معدلات التغير	سعر الصرف	العام
-	2.4358	2005
0.76	2.1715	2006
7.16	2.0159	2007
3.74	2.0913	2008
6.91	2.2359	2009
0.06	2.2373	2010
11.07	2.4851	2011
76.97	4.3980	2012
29.18	5.6816	2013
3.08	5.8566	2014

المصدر بنك السودان المركزي - الجهاز المركزي للإحصاء .

وسجل الموقف الكلي انخفاض في العجز لتحسن موقف الحساب المالي والرأسمالي والذي تحول من عجز إلى فائض وذلك بالرغم من العجز الكبير في الحساب الجاري . كما انخفض العجز في الحساب التجاري في عامي 2013 و 2014، كما يشير الموقف الكلي في ميزان المدفوعات إلى انخفاض العجز من عام 2013م إلى عام 2014م . ويلاحظ أنه قد تم تحويل العجز في الحساب الجاري من التدفقات الحساب الرأسمالي.

جدول رقم (5)

الميزان التجاري (الصادرات والواردات) للفترة 2005 - 2014م (بملايين الدولارات)

العام	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغير
2005	4824.28	-5945.99	-1121.71	-
2006	5656.56	-7104.69	-1448.13	29.10
2007	8879.2	-7722.4	1156.8	179.29
2008	11670.5	-8229.4	3441.1	179.47
2009	8257.1	-8528.0	-270.9	-107.87
2010	4404.3	-8839.4	2564.9	1040.19
2011	9655.7	-8127.6	1528.1	-40.42
2012	3367.7	-8122.7	-4755.0	-411.17
2013	478.7	-8727.9	-3938.2	17.18
2014	4350.2	-8105.9	-3755.7	4.63

المصدر : بنك السودان المركزي- الجهاز المركزي للإحصاء، 2014م.

الفصل الرابع :

المبحث الاول : اختبار النموذج والاحصاءات والفرضيات :

المطلب الاول: اختبار النموذج القياسي :

تناول هذه الدراسة دور السياسة النقدية في معالجة عجز ميزان المدفوعات في السودان في الفترة من عام 2005 - 2014م وقد افترضت الدراسة النموذج الإقتصادي المذكورة أدناه والذي يمثل عجز ميزان المدفوعات في السودان دالة في كل من عرض النقود (MS) باعتباره الأداء الاساسية والهمة للسياسة النقدية ، بالإضافة إلى سعر الصرف (EX) والنتاج المحلي الاجمالي (GDP) وميزان التجارة (X-M) كما يبين ذلك النموذج التالي :

$$BP = \beta_0 + \beta_1 EX + \beta_2 MS + \beta_3 GDP + \beta_4 X - M + \mu_1$$

حيث :

BP = عجز ميزان المدفوعات وهو متغير التابع

EX = سعر الصرف وهو متغير مستقل

MS = عرض النقود وهو متغير مستقل

GDP = الناتج المحلي الاجمالي وهو متغير مستقل

X - M = الميزان التجاري وهو متغير مستقل

(U_i) المتغير العشوائي وهو كل المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع ولم يتم

تضمينها في النموذج في النموذج

معالم النموذج $\beta_4, \beta_3, \beta_2, \beta_1 =$

بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) على النموذج توصلت الدراسة إلى نتائج كما

في جدول (1و2):

جدول رقم (1)

نتائج تقدير النموذج :

القيم الاحتمالية	القيم المعالم	الايخطاء المعيارية	المعالم	المتغيرات
0.007	-13461.48	3018.349	B_0	الثابت
0.020	-1660.679	492.004	B_1	سعر الصرف
0.022	1175.248	360.486	B_2	عرض النقود
0.147	274.183	159.761	B_3	الناتج المحلي الاجمالي
0.028	-0.123	0.040	B_4	الميزان التجاري

المصدر : من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .

جدول رقم (2)

معامل التحديد واختبار مشاكل الاقتصاد القياسي :

R-square	0.822
Adjusted square	0.679
D W	1.750

المصدر : من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .

النموذج المقدر للدالة :

$$BP = -13461.48 - 1660.68EX + 1175.25MS + 274.183GDP - 0.123X - M$$

1- المعيار الإقتصادي :

نلاحظ من الجدول رقم (1)

*إشارة الثابت سالبه وهي تتفق مع فروض النظرية وهي تمثل ناتج ميزان المدفوعات عندما تكون جميع المتغيرات في الدالة تساوى الصفر أي تمثل الحد الأدنى لناتج ميزان المدفوعات .

*إشارة معامل سعر الصرف سالبه وهي مطابقه لنظرية الاقتصادية ، وتعني وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وعجز ميزان المدفوعات .

*إشارة معامل عرض النقود موجبة وهي مطابقه لنظرية الاقتصادية ، وتعني وجود علاقة طردية بين عجز ميزان المدفوعات وعرض النقود .

2- المعيار الاحصائي (معامل التحديد المعدل ومعنوية المعامل):

*معامل التحديد تساوى 0.679 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مسئوله بنسبة 68% بالنسبة لمتغير التابع ، والباقي 32% عبارة عن أثر المتغيرات العشوائية غير المضمنة في النموذج .

من خلال الجدول رقم(1) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لثابت تساوى 0.007 وهي أقل من 0.05 الثابت معنوي .

* القيمة الاحتمالية لمعامل عرض النقود 0.002 وهي أقل من 0.05 معامل عرض النقود معنوية دلالة على وجود علاقة سببية بين عجز ميزان المدفوعات وعرض النقود .

* القيمة الاحتمالية لمعامل سعر الصرف 0.020 وهي أقل من 0.05 معامل سعر الصرف معنوية دلالة على وجود علاقة سببية بين عجز ميزان المدفوعات وسعر الصرف .

* القيمة الاحتمالية لميزان التجاري 0.028 وهي أقل من 0.05 إذن معامل ميزان التجاري معنوي دلالة على وجود علاقة سببية بين الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

3- المعيار القياسي :

وبتقييم نتائج التقدير وفقاً للمعيار القياسي في جدول رقم(2) يتضح ما يلي :

بأجراء اختبار ديرين واتسون (DW) لاكتشاف مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي تم التأكد من أن النموذج لا يعاني من هذه المشكلة حيث بلغت قيمة $DW=1.750$ وهي تقترب من القيمة القياسية ($DW=2$) .

المطلب ثاني:اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى:

عدم استخدام الاحتياطي القانوني بصورة كفوّه أدى لعجز مستمر في ميزان المدفوعات:

من خلال التعرف على مفاهيم السياسة النقدية وجدنا أنها تؤثر بشكل كبير وفعال على متغيرات الإقتصادية الكلية وهي تساهم في محاربتها . وأن أدوات السياسة النقدية غير المباشرة التي استخدمها البنك السودان خلال فترة الدراسة في ميزانية البنوك التجارية مثل الاحتياطي النقدي القانوني ، نسبة السيولة الداخلية ، غير فعالة في تخفيض عجز ميزان المدفوعات .

الفرضية الثانية :

عدم إستخدام سعر إعادة الخصم بصورة كفوء أدى لعجز مستمر في ميزان المدفوعات :

من خلال البحث أتضح انها تؤثر بشكل كبير وفعالة على متغيرات الإقتصادية الكلية ويمكن تفسير ذلك قيام السلطات النقدية بمحاولة تخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم يؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، ويؤدي رفع أسعار الفائدة الطلب المحلي على السلع والخدمات الداخلية ، والى تشجيع صادرات الدولة والى تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية .

الفرضية الثالثة :

العلاقة بين عرض النقود وعجز ميزان المدفوعات علاقة طردية :

أتضح من الدراسة أن هذه الفترة قد شهدت عدم استقرار النقدي وتساعد في نمو عرض النقود. وركزت بنك السودان على الأدوات المباشرة في إدارة السياسة النقدية والتمويلية خلال الفترة المعنية ، كان لذلك عبئا على البنك السودان في المتابعة البنوك لاتباع التوجيهات بشأن الحد من نمو الائتمان المصرفي ، وكذلك ظل عرض النقود الفعلي أعلى من المستهدف خلال الفترة كنتيجة لزيادة في القاعدة النقدية .

وتهدف السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة عرض النقود وذلك بزيادة الائتمان المحلي وبالتالي زيادة الطلب على منتجات المحلية ، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الاسعار المحلية وينشأ عن ذلك التضخم ويتجه الطلب على المنتجات الأجنبية وبالتالي تدهور صافي الأصول الأجنبية

وحدوث عجز في ميزان المدفوعات وهذا يؤكد صحة هذه الفرضية أن علاقة طردية بين عرض النقود وعجز ميزان المدفوعات .

الفرضية الرابعة:

العلاقة بين سعر الصرف وعجز ميزان المدفوعات علاقة عكسية :

لا يعتبر سعر الصرف أداء فعالة وذات علاقة مباشرة ومؤثرة بميزان المدفوعات , فقد بينت النتائج أن سعر الصرف ذو أهمية نسبية كبيرة في تفسير التغيرات والتطورات التي تحدث في رصيد ميزان المدفوعات ، وذلك لتأثيره القوي في إعادة توازن ، ويعود الفضل لسياسة التخفيض في العملة التي انتهجتها السودان كما يمكن أن يساهم تغير سعر الصرف في إعادة توازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق تعديل الاسعار المحلية بما يسمح بالتوازن بين الصادرات والواردات ولتحقيق ذلك لابد أن يتمتع الطلب على كل من الصادرات والواردات بدرجة معينة من المرونة. وأن التخفيض يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات طالما أن مرونة الطلب الخارجية عليها ليست مساوية للصفر إلا أن ذلك ليست بالضرورة زيادة قيمتها بالعملة الأجنبية وتخفيض العملة

المبحث الثاني: الخاتمة :

أ- النتائج :

1- اتضح من الدراسة أن الفترة (2005 -2014م) قد شهدت عدم الاستقرار النقدي وتصاعد في نمو عرض النقود وكذلك زيادة معدلات التضخم بصورة كبيرة .

2- ركز بنك السودان على الادوات المباشرة في إدارة السياسة النقدية والتمويلية خلال الفترة المعنية، كان لذلك عبئاً على بنك السودان في متابعة البنوك لاتباع التوجيهات بشأن الحد من نمو الائتمان المصرفي .

3- ظل عرض النقود الفعلي أعلى من المستهدف خلال الفترة كنتيجة للزيادة في القاعدة النقدية وقد أثبتت الدراسة أن الموارد المتاحة للبنوك تتأثر بالقاعدة النقدية .

4- توجد علاقة طردية بين عرض النقود وعجز ميزان المدفوعات .

5-توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف وعجز ميزان المدفوعات.

ب- التوصيات :

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها ، يمكن التوصيات التالية :

1- يجب على الحكومة تمويل العجز في ميزانيتها من الموارد الحقيقية بدلاً من اللجوء إلى بنك السودان . وهذه السياسة قد تزيد من حجم السيولة وعرض النقود وتؤثر سلباً على ميزان المدفوعات .

2- التنسيق بين أدوات السياسة النقدية والتمويلية المتمثلة في الاحتياطي القانوني والتمويل المباشر ، وعمليات السوق المفتوحة حتى لا تتعارض مع بعضها . ومعالجة الأساليب التي تعوق السياسة النقدية في تحقيق أهدافها .

3- اختيار الأدوات بصورة كفؤ تؤدي إلى التناسق وخاصة بين تلك التي تعمل أولاً على القاعدة النقدية ثم ينسحب أثرها على البنوك التجارية وأيضاً في المقابل تلك الأدوات التي تعمل على التأثير على ميزانية البنوك التجارية ومن ثم عرض النقود .

4- إقرار السياسات الموجهة نحو التحكم في عرض النقود ومعدل التضخم في الاقتصاد ، والذي بدوره سيؤدي إلى الاستقرار في سعر الصرف .

قائمة المراجع :

الكتب :

- 1- أحمد عبدالله إبراهيم، (2006) ، الإقتصاد الدولي بين التقليديوالإلكتروني.
- 2- باري سجيل، (1987)،النقود والبنوك الإقتصاد وجهه نظر النقيدين، دار المريخ للنشر .
- 3- توماس ما ير وجميس دوسينبري وروبرت زد البير،(2000)، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة أحمد عبد الخالق وأحمد بديع بليح، دار المريخ للنشر ، الرياض.
- 4- جون هدسون ومبارك هد ندر،(1987)،العلاقات الإقتصادية الدولية ، ترجمة طه عبدالله ومحمد عبد الصبور محمد ومحمد إبراهيم ، دار المريخ للنشر .
- 5- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب ،(2003)، أساسيات الإقتصاد الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة .
- 6- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي،(2015)، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية نظرية وتطبيقات ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان .
- 7- عبد الكريم جابر العيساوي،(2015)، التمويل الدولي مدخل حديث ، الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان.
- 8- عبد المطلب عبد المجيد،(2001)، إقتصاديات النقود والبنوك ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الوراق للنشر ، عمان .
- 9- عرفات تقي الحسني،(2002)، التمويل الدولي، الطبعة الرابعة، دون نشر، عمان.
- 10- عطا الله علي الزبون،(2015)، التجارة الخارجية ، اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان.

11- على عبد الفتاح أبو شرار ،(2015)، الإقتصاد الدولي نظريات والسياسات ، الطبعة الثالثة ، دار الميسره للنشر والتوزيع ، عمان .

12- فايز إبراهيم الحبيب ، (1985)، مبادئ الإقتصاد الكلي ، عمان شئون المكتبات ، جامعة الملك السعود.

13- محمد درار الخضر ،(2009)، إقتصاديات البترول في السودان ، دار جامعة السودان المفتوحة ، الخرطوم.

14- محمد عبد العزيز عجمية ،(2000)، الإقتصاد الدولي، الاسكندرية، بدون نشر .

15- مصطفى يوسف كافي ،(2015)، مبادئ العلوم الإقتصادية ، الطبعة الثانية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان.

16- نصر حمود مزنان فهد ،(2015)، أثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية ، الطبعة الثانية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان.

17- نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الحوسوي ،(2015)، السياسات الإقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الإقتصادية الكلية ، الطبعة الثانية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان.

الرسائل والاطروحات :

1- مأمون محمد سيد أحمد الفكي ،(2005)، سعر الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين .

المقالات :

المصرفي ،(2013)، مجلة ربع سنوية تصدر عن الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي ، العدد67 ، مارس .

2- موفق السيد حسن ،(1999)، التطورات الحديثة لنظرية والسياسة النقدية ، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق ، المجلد 15 ، العدد الثاني ، دمشق.

التقارير :

1- تقرير بنك السودان المركزي ، 2013م.

2- تقرير بنك السودان المركزي ، 2014م.

ملحق (1)

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X-M, F2, F3, F1 ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: BP

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.907 ^a	.822	.679	271.98562	1.750

a. Predictors: (constant) X-M, F2, F3, F1...

b. Dependent Variable: BP

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Significance
1	Regression	1706389	4	426597.338	5.767	.041 ^a
	Residual	369880.9	5	73976.180		
	Total	2076270	9			

a. Predictors: (constant) X-M, F2, F3, F1...

b. Dependent Variable: BP

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Significance
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-13461.48	3018.349		-4.460	.007
	F1	-1660.679	492.004	-1.460	-3.375	.020
	F2	1175.248	360.486	1.446	3.260	.022
	F3	274.183	159.761	.438	1.716	.147
	X-M	-.123	.040	-.752	-3.078	.028

a. Dependent Variable: BP

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Unstandardized Predicted Value	-546.7720	967.3688	184.3420	435.42946	10
Unstandardized Residual	-388.5706	298.9102	.0000	202.72612	10
Standardized Predicted Value	-1.679	1.798	.000	1.000	10
Standardized Residual	-1.429	1.099	.000	.745	10

a. Dependent Variable: BP